العنوان:	اقتصاد الإستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 - 1948)
المؤلف الرئيسي:	بزار، لوزية محمد جميل
مؤلفين آخرين:	بركات، رنا رضا(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2015
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 203
رقم MD:	702830
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الاداب
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تطبيع الاقتصاد، الإستهلاك، الإسلام و الإقتصاد، الإنتداب البريطاني، فلسطين، حرب 1948
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/702830

الفصل الثالث

البنوك الكولونيالية والسوق المستعمَر

فلسطين: سوق للإقراض

في الوقت الذي دخلت فيه الرأسمالية الأوروبية-الأمريكية حدود فلسطين لتحوله سوقا استهلاكيا للسلع، دخلته كذلك لتحوله سوقا للإقراض والدَيْن. يستكمل هذا الفصل تفكيك مشروع الهيمنة الاستعماري الاقتصادي-الثقافي على فلسطين، حيث سُلِّط الضوء في الفصل السابق على آلية الهيمنة على فلسطين بتوظيف الاقتصاد السلعي، أما هذا الفصل فيهتم بالاقتصاد النقدي، الوجه الآخر لاقتصاد الاستعمار السياسي. ويَنقُشُ في أدوات ضخ أموال المصارف في السوق الفلسطيني، وتحديدا عقب فتح عدد كبير من المصارف في فلسطين وتسهيل القروض الاستهلاكية والائتمانية والاستثمارية[187]. وبعدما يتم الحديث عن السوق الفلسطيني المالي سيأتي الحفر والتحليل على ثلاثة مستويات إضافة إلى تقديم عن سوق فلسطين النقدي وآلية هيمنة الاستعمار عليه. والمستوى الأول ينحصر في الخطاب الرأسمالي الذي بَنْكَنَ العمل الاقتصادي الفلسطيني في السياق الاستعماري، أي إشغال البنوك و"فتح" سوقٍ لها وتوظيف آليات الإقراض في رسملة الاقتصاد الفلسطيني، إذ إنه يبحث في إعلانات المصارف العاملة في فلسطين خلال فترة انتداب فلسطين، لتوضح دور وعلاقة الاستثمار الرأسمالي الاستعماري بالتسهيلات المصرفية والإقراضية وهيمنته على جوانب الحياة الفلسطينية.

---

187. تُعرّف القروض الاستهلاكية على أنها القروض الشخصية، ويتم اقتراضها لغرض تلبية حاجات الأسرة، وتعمل تلك القروض على زيادة الاستهلاك. وهي تختلف عن قروض الائتمان، إن الائتمان يُمثل النسبة الأكبر من أصول المصارف ودخلها التشغيلي، وتُعرّف عملية منح الائتمان على أنها عملية إقراض للأموال الفائضة والمتوفرة في المصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية لها، ضمن شروط وضوابط، وتوفر الضمانات التي تضمن عودة الأموال إلى المصرف وحمايتها من المخاطر. وهناك أنواع أخرى من القروض كالقروض الاستثمارية التي يتم تشغيلها. للمزيد، انظر إلى: مهند أبو رجيلي، فتحي سروجي"الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (رام الله: ماس، 2013): ص6.

والمستوى الثاني يُمعِن النظر في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بُنى المجتمع الفلسطيني، وكيف غيّرت من نمط وأسلوب الحياة المعيشية للفلسطينيين، وذلك من خلال تحرّي تقارير وفاحص بيانات البنوك وعلاقة البنوك بالرهن العقاري وكنمط جديد برز في فترة الحكم الانتدابي، ولاسيما بين 1930 و1948. كما يَسبِر البحث في نمو طبقة من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين خلال الحقبة الانتدابية، تلك التي كونت نفسها اقتصاديا بتبَنّي قواعد الاستثمار الرأسمالي داخل المجتمع الفلسطيني، ويمكن تسميتها بالنخبة البرجوازية التجارية التي استطاعت أن تهيمن على جزء من السوق المحلي، وذلك من خلال تملّك رأس مال ساهم بشكل أو بآخر في تسهيل حركة الإقراض وأعمال البنوك ومتاجرة منتجات الشركات الرأسمالية الكبرى، كتأسيس بنوك فلسطينية وشركات تأمين ومؤسسات تجارية كبرى. وقد نمت هذه البرجوازية بعد أن كانت الطبقة الأرستقراطية زمن الحكم العثماني وحتى بدايات الانتداب تبتزّ الفلاحين وتقدم إليهم الأموال كديون بنسب فادحة، مما أفقد الفلاحين ممتلكاتهم وأصبحوا غير قادرين على الوقوف أمام جامعي الضرائب الحكوميين من ناحية، وربا المرابين وطمعهم من ناحية أخرى[188]، وكان كبار الملاك في فلسطين هم من مالكي الأراضي؛ وهي أموال غير منقولة. وكما برز فئة رأسمالية محلية من مالكي الأموال المنقولة قد استثمروا أموالهم تلك في المتاجرة بها بآليات النظام الرأسمالي الصناعي، وساهمت في إدماج إضافي للسوق المالي الفلسطيني في السوق الاستعماري والإبقاء على نظامه الرأسمالي.

ويُشخّص المستوى الثالث استمرارية استثمار رأس المال النقدي في إدانة المجتمع الفلسطيني عن طريق شركات التأمين، وتُعد هذه الأخيرة جزء من الاستثمار الرأسمالي الواسع الذي يعمل على تدعيم السوق الاستهلاكي من جانب، وسوق الإقراض من جانب آخر، والذي أيضاً يُجسّد الحالة الليبرالية والفَردَنة في السوق الفلسطيني، وبالتالي يُتمم عمل الثالوث الرأسمالي؛ " الاستهلاكية - الإقراض –التنمية المقنَّعة". إن خطورة هذا الثالوث مُضمرة، فهي تعمل على تسليع وتشييء المجتمع، ومن ثم استدانته لأمد مديد إلى أن

188. محمد عقل. وثائق محلية من فلسطين العثمانية ودراسات توثيقية. (كفر قرع: دار الهدى، 2005): ص6.

يتحول لثقافة سائدة، من شأنها أن تُصادق على التطبيع الاقتصادي، والذي يقضي في نهاية الأمر إلى "سلام اقتصادي" مع الاستعمار عِوضا عن الانعتاق والتحرر من هيمنته. وفي الحالة الفلسطينية جاء هذا على مراحل عدة ابتدأت منذ دخول الانتداب وثقافة الاستهلاك إلى جانب نظام الإدانة، التي ترسخت في البنى الاقتصادية والفكرية منذ التوغل الكولونيالي لفلسطين، وتُبرهن على ذلك حركتا الاستهلاك والتسليف البنكية داخل فلسطين، إضافة إلى المساعدات التنموية الوافدة على هيئة قروض. وكلها ساعدت على ابتناء وغرس الرأسمالية ومن ثم الدمج الاقتصادي مع اقتصاد الاستعمار.

الانتداب وسوق فلسطين النقدي

إن وظيفة البنوك الأساسية والأولى كما حددها لينين هي "الوساطة في الدفع. وأثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدي غير العامل إلى رأسمال عامل، أي رأسمال يدر الأرباح، وتجمع العائدات النقدية بشتى أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين".[189] ومن المؤكد أن البنوك نشأت في فلسطين قبل أن تنتدبها بريطانيا، لكنها لم تكن نتاج نشوء نظام اقتصادي محلي، وإنما جاءت جرّاء تأسيس وإدخال الدول الاستعمارية الأوروبية نظامها المصرفي إلى المستعمَرات. ويؤكد على ذلك أن جماعة من الألمان أسَّست البنك الألماني- الفلسطيني (عام 1889)، وفتحت له فروعا في معظم المدن الفلسطينية بعد أن زاد حجم التجارة بين ألمانيا وسوريا وفلسطين.[190] كما تأسس عام 1902 بنك أنجلو- فلسطين في لندن[191]؛ الداعم المباشر للاستيطان الصهيوني

189. فلاديمير لينين. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.(موسكو: دار التقدم، 1917): ص 35.

190. الجندي، مرجع سابق: ص13.

191. بنك أنجلو- فلسطين هي شركة دعا لتأسيسها هرتزل منذ شباط/1882، شارك في تأسيسها زلمان ديفيد، بدأ العمل من لندن عام 1902، ثم فتح فرعا له في يافا عام 1903، واستمر في التوسع، وبعد نكبة 48 تحول للبنك الوطني الإسرائيلي، فتحول اسمه لاحقا من بنك أنجلو- فلسطين إلى بنك لئومي عام 1951. للمزيد، انظر إلى: تاريخ بنك لئومي، على موقع البنك الإلكتروني:

http://english.leumi.co.il/LEPrivate/The_History_of_Bank_Leumi/5491/. استرجع بتاريخ:2015/1/14.

في فلسطين. وفتح المصرف الإيطالي بنكو دي روما فرعا له في فلسطين عام 1911[192]. بالإضافة إلى البنك التجاري[193]، والبنك العثماني. وكان البنك الزراعي العثماني قد تأسس قبل ذلك عام 1888 لتقديم قروض مالية للمزارعين بدلا من الاستدانة من المرابين.[194]

وقد اهتمت الإدارة العسكرية التي عينها الاستعمار البريطاني على فلسطين بالنظام المالي في البلاد، حتى تستطيع أن توفر الأموال الضرورية لنفقات الإدارة. ونص كتاب القوانين العسكرية على أن تنتقل إدارة البلاد المالية إلى أيدي المحتل على أن تظل التشريعات المالية بأكملها سارية المفعول.[195] وبعد احتلال الجزء الشمالي من فلسطين وطرد العثمانيين منه، أصدر المدير العام للبلاد قرارا في 30 سبتمبر 1918 تم بموجبه منع أوراق البنكنوت العثماني في معاملات الأخذ والعطاء.[196]

وفي أوائل نيسان 1924، شكل هربرت صمويل لجنة لتقرير إمكانية سك نقد فلسطيني. وقد ضمت هذه اللجنة أربعة من مديري البنوك الأجنبية، وثلاثة من اليهود، وثلاثة من موظفي الحكومة، واثنين من العرب دون أن يسمح للجنة التنفيذية العربية باختيارهما، مع أن الحكومة خولّت اللجنة الصهيونية حق اختيار ممثليها.[197] وأثار هذا العمل موجة من النقد والاحتجاج في كل أنحاء فلسطين، فقدمت الجمعية الإسلامية بحيفا مذكرة احتجاج إلى المندوب السامي، واعتبرت مشروع الحكومة هذا ضربة قاضية على اقتصاديات البلاد لأسباب

---

192. Adrian E. Tschoegl. "Financial Integration, Disintegration and Emerging Re-Integration in the Eastern Mediterranean, c.1850 to the Present". (Philadelphia :The Wharton School of the Univ. of Pennsylvania, 2002). http://fic.wharton.upenn.edu/fic/papers/02/0238.pdf . accessed (14/1/2015):p7.

193. ذُكر اسم البنك التجاري في مراسلة بتاريخ 20 نوفمبر 1912 تمت بين البريطانية مارجريت بالمر المقيمة في القدس وبين السفير البريطاني في الأستانة، طلبت فيها الحماية للشركة الفلسط0ينية لشراء الأراضي، والتي تأسست في منطقة رفح والعريش، وأن الشركاء هم السيد أيوب سليم وهو رعية عثماني يعمل قنصلا لإيران في القدس ومدير البنك التجاري في فلسطين، والمستر عموش وهو فرنسي يهودي يقيم في غزة والمستر كنيزفتش وكيل القنصل البريطاني في غزة. للمزيد، أُنظر إلى: كامل خلة. فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق: ص40.

194. عقل، مرجع سابق: ص3.

195. خلة، مرجع سابق: ص 69-70.

196. المرجع السابق: ص 69-70.

197. المرجع السابق: ص 301.

كثيرة، أهمها فتح باب للمصارف للتلاعب بأموال البلاد يجرّها إلى الخسارة والإفلاس المستعجل كما جرى في سوريا الشمالية.[198]

ولقد تأثرت فلسطين بالنظام النقدي والمصرفي أكثر من غيرها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.[199] ففي أعقاب تلك الفترة الزمنية قُسِّمت مؤسسات التسليف إلى مؤسسات أجنبية ومؤسسات محلية بناءً على مكان تسجيلها وليس أعمالها. وحسب عملها الرئيسي تقسم إلى مصارف تجارية ومصارف تسليف وجمعيات تعاونية للتسليف.[200] إن التمييز بين المصارف التجارية ومصارف التسليف هو في عملها الرئيسي والصلاحيات المعطاة لها من قبل القانون. فمصارف التسليف حسب تحديد القانون لها هي تلك الشركات المفوضة من قبل المفوض البريطاني للعمل كمصارف تسليف والتي غايتها الرئيسية إقراض نقود بضمانة أموال غير منقولة.[201] أما المصارف التجارية فهي الشركات التي تتعاطى الصرافة أو تستعمل لفظة مصرف أو إحدى مشتقاتها كجزء من الاسم الذي تتعاطى أشغالها بموجبه. وهنا الصرافة حسب تحديد القانون هي استلام النقود من الناس لوضعها في الحساب الجاري على أن تدفع لهم حين الطلب وبواسطة شكات وإصدار سُلفات العملاء.[202] أما جمعيات التعاون للتسليف فتختلف عن السابقة، وتسمى مصارف تعاونية لأنها ترمي إلى تحسين أحوال أعضائها الاقتصادية وفقا لمبادئ التعاون الخاضعة لأنظمة قانون جمعية التعاون.[203]

198. خلة، مرجع سابق: ص 301-302.

199. تأثرت فلسطين نتيجة تغيير قاعدة النقد المزدوجة من ذهب وفضة إلى قاعدة نقد فردية تستعمل الذهب، ثم تحولت بعد الحرب الكبرى إلى نقد ورقي، وتضررت فلسطين من تقلبات النقد من جراء تضخمه وهبوط قيمته. ومنذ انهزام الجيش العثماني وتقدم جيوش الحلفاء في فلسطين دخل النقد المصري إلى البلاد وأعلن عنه أولا في 23 تشرين الثاني 1917 على أنه نقد قانوني. ثم سنَّ المندوب البريطاني في فلسطين قانونا يمنح الصفة الشرعية في فلسطين لمجلس النقد الفلسطيني الذي عينه وزير المستعمرات مانحا إياه الصلاحية لإصدار اوراق نقدية بالنيابة عن حكومة فلسطين، للمزيد انظر: سعيد حمادة. النظام الاقتصادي في فلسطين. (بيروت: الجامعة الأميركانية، 1939): ص585-588.

200. حمادة، المرجع السابق: ص602.

201. المرجع السابق: ص602.

202. المرجع السابق: ص603.

203. المرجع السابق.

وعن عدد المصارف المحلية في فلسطين فبلغت 20 مصرفا في عام 1930، ووصلت إلى 44 مصرفا عام 1934، ثم زادت إلى 59 مصرفا حتى عام 1935، وفي عام 1936 وصلت إلى أعلى عدد، حيث بلغت 70 مصرفا، وفي العام اللاحق بدأت بالتناقص تدريجيا حتى وصلت إلى 44 مصرفا عام 1938.[204]

وما ميَّز نظام الإقراض المصرفي الرأسمالي وأعمال البنكنة التي انتشرت خلال الحكم الانتدابي هو نسبة الفائدة المنخفضة التي كانت تتلقاها المصارف والمسترهنون وشركات التأمين، وكذلك التسهيلات في منح القروض للناس. وفي المقابل تفرض قوانين مالية لتزيد من الهيمنة الاستعمارية على اقتصاد البلاد، ك"قانون الدفاع المالي"[205]. وفي تلك الفترة، كان معدل الفائدة الذي تؤديه المصارف على الودائع أو الذي تتقاضاه على القروض يختلف باختلاف نوع المصرف، فالمصارف الأجنبية تتقاضى عادة معدل فائدة على السلفات والحسم أدنى من المعدل الذي تتقاضاه المصارف المحلية، وأيضا تؤدي معدل فائدة أدنى بكثير على الودائع.[206] بينما كانت الفائدة عالية جدا في نظام التسليف السابق القائم على الاستدانة من التجار أو كبار الملاكين والمرابين، حيث بلغت قيمة الفائدة 40-50%، إلى أن صدر القانون العثماني بأن لا تزيد نسبة الربح في القروض عن 9% في السنة.[207] ومن شروط القرض ضمان القرض إما بالأموال المنقولة، أو بغير المنقولة، على أن لا تتجاوز السلفة 50% من قيمة الضمان، وأجل السلفة يترواح بين سنة وعشرة سنين مع الاستهلاك أو من ثلاثة أشهر إلى سنة دون الاستهلاك، بالإضافة إلى الفائدة القانونية التي تساوي 6-9% مع إضافة رسم الخدمة 1%.[208] وقد أُنشئ البنك الزراعي العثماني بأمر من السلطان عبد الحميد، لأن الحكومة العثمانية شعرت بضرورة مساعدة الفلاحين ماديا.[209]

204. المرجع السابق: ص 615.
205. جريدة فلسطين، 28 آب /1940.
206. المرجع السابق: ص 642.
207. عقل: مرجع سابق: ص21-25.
208. المرجع السابق: ص23.
209. المرجع السابق.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اتخذت بريطانيا عددا من الإجراءات التعسفية التي من شأنها زيادة تدهور حالة الاقتصاد العربي في فلسطين، وبخاصة الفلاحين. وأهم هذه الإجراءات هو وضع اليد على البنك الزراعي العثماني باعتباره من الأموال المدوَّرة (أملاك العدو).[210] ومنعه من منح القروض الزراعية التي لجأ إليها الفلاح العربي إبان الحكم العثماني، مما اضطر الفلاحون الفلسطينيون إلى الاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة جدا أو من البنوك التجارية بنفس الفائدة، ولا سيما بنك باركليس حيث أودعت أموال البنك الزراعي العثماني.[211]

وحين تسلّم هربرت صموئيل الإدارة المدنية قام بتصفية أشغال البنك الزراعي العثماني، الذي تأسّس لمساعدة الفلاح الفلسطيني. وفي المقابل عمِل المندوب السامي على تأسيس بنك زراعي جديد بالأموال التي تمت تصفيتها من البنك الزراعي العثماني، الذي تمت تصفية كافة أملاكه المنقولة وغير المنقولة وبيع الحقوق بمتعلقاته مهما كان نوعها بما فيها الدفاتر والمستندات، وذلك بناءً على منشور نُشِر في جريدة فلسطين، أصدره هربرت صموئيل المندوب البريطاني، جاء فيه:

> **بما أنه من المرغوب تصفية أشغال البنك الزراعي العثماني في فلسطين لأجل تأسيس بنك زراعي جديد، وبما أنه قد تقرر تعيين مأمور تصفية لهذا البنك، لذلك أنا السير هربرت صموئيل بموجب السلطة المخولة لي بصفتي مندوبا سياسيا لفلسطين آمر بما يأتي... تعيين مأمور تصفية البنك الزراعي العثماني... وأخوله السلطة والواجبات المذكورة أدناه وأي سلطة أو واجبات أخرى تخول له بأمر تال، واعتبارا من تاريخ هذا المنشور يخول مامور التصفية ببيع كافة أملاك البنك المنقولة وغير المنقولة وبيع الحقوق بمتعلقات البنك مهما كان نوعها بما فيها الدفاتر والمستندات، وتعطى له السلطة ليرافع ويدافع أمام المحكمة بالنيابة عن البنك.[212]**

أسفرت هذه التصفية عن تحصيل أكثر من 64 ألف جنيه فلسطيني، أُنفق منها قرابة 44 ألف جنيه لتكاليف تصفية وأجور مأمورين وخلافه، وتبقّى في خزينة الحكومة 20 ألف جنيه. عملت بريطانيا طوال فترة

210. المرجع السابق: ص52.

211. المرجع السابق: ص52-53.

212. جريدة فلسطين، 2 حزيران/1921. هناك دراسة موسعة لمحمد عقل عن البنك الزراعي العثماني إلى أن تمت تصفيته، للمزيد انظر إلى محمد عقل. وثائق محلية من فلسطين العثمانية ودراسات توثيقية. (كفر قرع: دار الهدى، 2005).

حكمها على وضع فلسطين في حالات سياسية واقتصادية تساعد على بناء وطن قومي لليهود.[213] وحصيلة هذه الإجراءات تكمن في استحواذ حكومة الانتداب على مجمل الحياة الاقتصادية الفلسطينية، بما في ذلك أملاك العملاء والرُهونات وخاصة المتعلقة بأولئك الذين اقترضوا من البنك الزراعي العثماني ولم يسددوا قروضهم كأبسط مثال. إن احتكار بريطانيا لسوق النقد والإنتاج والتجارة الفلسطيني، يؤدي بالضرورة إلى إنهاك الفلاحين الفلسطينيين في ظل حاجتهم للمساعدة وليس القروض، ومع ذلك بدأت الحكومة بضخ رأس المال النقدي الاستعماري لتحقيق التبعية الكاملة لدولة الانتداب من خلال وضع الفلسطينيين تحت وطأة الديون والقروض والمنتجات الأوروبية، وما كل ذلك إلا لمأسسة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والحفاظ على مصالح قوى الاستعمار الرأسمالية.

خطاب البَنكَنَة... المصارف التجارية

وتبعا للتفرع المصرفي في فلسطين، كان لكل من المصارف التجارية الكبرى فروع في المراكز الرئيسية للتجارة والصناعة. ومن المصارف الستة الأجنبية التي كانت تعمل في فلسطين حتى عام 1938، كان لخمسة منها فرع أو أكثر فضلا عن مكاتبها الرئيسية في فلسطين.[214] وفي العام نفسه كان هنالك أحد عشر مصرفا من 47 مصرفا أهليا لها فرع أو أكثر في أنحاء البلاد المختلفة. وتقوم المصارف الأجنبية بمقدار من العمل أعظم من الذي تقوم به المصارف المحلية وتتعاطى عادة مع زبائن من ذوي اليسار.[215]

في ظل مثل هذا العدد من المصارف؛ يُؤطَّر عمل البنوك في فلسطين ضمن سياقين، الأول في استثمار النقد الرأسمالي والكولونيالي في السوق الفلسطيني، والثاني في خطاب البنوك من حيث توظيف وسائل الاتصال في مخاطبة ومحاورة الشعب واستمالته. إن الحالة الاستعمارية التي شهدها تاريخ فلسطين في القرن الأخير – وحتى

213. عقل، مرجع سابق: ص53.
214. حمادة، مرجع سابق: ص 604.
215. المرجع السابق: ص604- 607.

الآن – تُعد نموذجا مثاليا لتشريح الخطاب الرأسمالي ومشروعه الليبرالي. وأبرز معالم هذا الخطاب هو إعلانات البنوك والمؤسسات المصرفية التي أعلنت عن خدماتها في الصحف الفلسطينية خلال حقبة الانتداب[216]، ومن تلك البنوك التي أعلنت عن خدماتها في الصحف الفلسطينية ما صدر وتأسس قبل فترة الإدارة المدنية للانتداب البريطاني التي أُقرّت عام 1922 ومنها ما تأسس إبّان الحكم الإنتدابي. ومن إعلانات ما قبل الانتداب، ورد فيه معلومات عن تأسيس المصرف اليهودي الوطني عام 1901 ، وتبعا لما نُشِر في صحيفة فلسطين، فإن المصرف اليهودي الوطني:

> **غايتهُ شراء أراضٍ في فلسطين وفي البلاد المجاورة لها على أن تبقى ملكا أبديا للأمة اليهودية لا يباع ولا يوهب... إذا كنت يهوديا، فإن أُمّتك كانت دائما تنظر إلى جديد حياتها في أرض آبائها. إن تحقيق هذه الفكرة صار الآن ممكنا فعلى كل يهودي أن يساعد المصرف الوطني فهو أقوى آلة لهذه الفكرة... ألا تجد في قلبك ميلا لرجوع أُمّتك إلى الأرض التي لفتنا لشرف الأفكار والمبادئ. إذن ساعد المصرف الوطني، فإنك بذلك تساعد على ارجاع إسرائيل إلى فلسطين مرة ثانية، فتفتح لأمتك فصلا جديدا في التاريخ... مجموع رأس مال المصرف حتى سنة 1913(127) ألف ليرة... وقد جمعت هذه المبالغ من التبرعات وخصص قسم كبير منها لشراء الأراضي وستكون أهم أعماله تعميم الاستعمار الزراعي...**[217]

إن هذا الخطاب لخطاب بنكي رأسمالي استعماري مباشر، يتم تداول واستثمار المال السياسي فيه. حتى وإن كان البنك شركة تجارية هدفها الربح، فهو شركة عابرة للحدود، وفي نفس الوقت له علاقة مع النظام السياسي القائم وغير منفصل عن المؤسسة السياسية والاقتصاد السياسي الرأسمالي للقوى الاستعمارية.

216. إن البنوك التي أعلنت عن خدماتها في الصحف الفلسطينية الثلاث (فلسطين، الدفاع، الكرمل) والمتعلقة بالدراسة الحالية، مع العلم أن هناك الكثير من المصارف والمؤسسات التعاونية والتي تضاعف عددها في الثلاثينيات من القرن العشرين لم تعلن في الصحف عن خدماتها. ومن البنوك التي كان لها إعلانات في الصحف منها ما تأسس في فلسطين قبل وخلال فترة الانتداب البريطاني. فقد تأسس البنك العثماني (في القدس) عام (1906)، البنك الزراعي العثماني (آب/1888)، بنكو دي روما (1911)، أي أقيمت ما قبل الانتداب. وتأسس بعد الانتداب بنك باركليز (1925)، بنك درتامبل كزلشافت، هولند بنك اونيون، أغرو بنك، بنك دي كريدي ودي فون بوبنيك، بنك للزراعة والبناء، البنك الصناعي العربي، بنك لكرديت عوملين، بنك هاداروم، البنك العقاري، البنك الزراعي العربي، البنك العربي (1930)، بنك الكنتوار المصري، بنك للزراعة والبناء، البنك الصناعي العربي، بنك تسليف زراعي لقرى عربية، بنك الأمة العربية، بنك السماء، بنك مركير). إن البنوك التي عُثر على تاريخ إنشائها في فلسطين كُتب إلى جانب اسم البنك، بينما باقي البنوك لم يتم العثور عن تاريخ تأسيسها في فلسطين.

217. جريدة فلسطين، 16 أيار/1922.

لقد تأسس البنك العثماني عام 1856 برأس مال بريطاني وشراكة فرنسية، وبإقرار من الحكومة العثمانية. وفي عام 1904 افتتح البنك أول فرع له في القدس، ثم في حيفا؛ عام 1906،[218] حيث تواجد البنك العثماني في فلسطين بعد تواجد بنوك مصرفية أوروبية فيها. وعن تمويل البنك فهو تمويل استعماري أوروبي، وسياساته لم تختلف عن بنوك الدول الكولونيالية. وعند متابعة أخبار وإعلانات البنوك في الصحف الفلسطينية تبيَّن أن أول بنك قدم إرسالية إعلانية في سوق الصحف الفلسطينية، موجها خطابه للشعب الفلسطيني هو "بنكو دي روما عام 1921"[219].


بنكو دي روما
شركة مساهمة رأس مالها مئة وخمسون مليون ليرة تليانية
ادارتها العامة في رومة
شعبه في ايطاليا وفرنسا واسبانيا ومصر وفلسطين وسوريا
يتعاطى هذا البنك جميع اشغال البنوك
تسليف على بضائع واسهم واوراق مالية • سحب حوالات على جميع الجهات تدفع عند الاطلاع عليها او بعد مدة محدودة • اعطاء رسائل كريدتو على جميع البلاد في مصر والخارج • خصم وتحصيل كوبونات • تنفيذ الاوامر بمشترى وبيع اسهم واوراق مالية • قبول ودائع اوراق مالية • فتح حسابات في صندوق التوفير بفائدة [illegible] فما فوق

إعلان بنكو دي روما في جريدة فلسطين عام 1921. [220]

218. للمزيد انظر إلى: تاريخ البنك العثماني، أرشيف البنك الإلكتروني، متوفرا على: http://www.obarsiv.com/english/history.html. استرجع بتاريخ: 2015/1/10.
219. انظر إلى: جريدة فلسطين، 13 أذار / 1921، وما تلاها من أعداد صدرت في ذاك العام.
220. المصدر السابق.

بنكو دي روما سمّى نفسه "بنك حق عام"[221]، والحق العام يقتضي إقرار الدولة على أحقية شيء ما للمجتمع ككل. لكن تمت استعارتها هنا كي تُغذّي هدف وفكرة البنك من ناحية، وفي المقابل، تتيح خدمة جديدة؛ خدمة استهلاكية تحت شعار حق عام لكل مواطن. وخاطب الجمهور في أول إعلان له عن الخدمات التي يوفرها للزبائن "تسليف على بضائع وأسهم وأوراق مالية؛ سحب حوالات على جميع الجهات... إعطاء وسائل كريدتو على جميع البلاد؛ خصم وتحصيل كوبونات؛ تنفيذ الأوامر بمشترى وبيع أسهم؛ قبول ودائع أوراق مالية؛ فتح حساب في صندوق التوفير بفائدة 3%"[222]؛ بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإعلان قيمة الموجودات التي يمتلكها والبالغة مئة وخمسين ليرة إيطالية لتصبح لاحقا 200 مليون ليرة. إنّ بنية الخطاب في الإعلان - وإن كانت تقريرية – إلا أنها تحمل دلالات تتمثل في رأس المال والخدمات، فهي السلعة المطروحة للمستهلك الفلسطيني. إن التسويق لرأسمال البنك أو قيمة موجوداته في الإعلان عملية استعراضية يقوم بها البنك، ولها أثرها الفعلي على المتلقي وعلى ذهنه وموقعه داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويتماهى معها المجتمع بعد أن أُستدخِل فيه نظام مصرفي أوروبي ورأس مال مهول مقارنة بنظيره المحلي، بالإضافة إلى نمط الحياة الجديد والثقافة الجديدة التي فرضت عليهم عموديا. وبناء على هذا النظام الاقتصادي والسوسيو-ثقافي الجديد يتم إعادة ترتيب أولويات وأهداف المستهلك داخل نظام اجتماعي فلسطيني مُهيمَن عليه، فهو بداية يتعرف على سلعة المؤسسة سواء كانت سلعية أو نقدية وميزاتها، وثانيا يذهب لاقتنائها. وبذا يوجد هنا سلطتين يقع المتلقي في فخهما، هما: سلطة الإعلان الناعمة، وسلطة رأس المال، وكلاهما يعود بالنفع على الشركة أو البنك لا على المستهلك.

إن المصارف العشرين التي أعلنت عن خدماتها في فلسطين زمن الحكم الاستعماري البريطاني تزايد عددها بأعداد مضاعفة عن عدد البنوك التي توجد في فلسطين في هذه اللحظة والتي عددها سبعة عشر

221. جريدة فلسطين، 30 حزيران/1936.
222. جريدة فلسطين، 30 أذار/1921.

مصرفا، سبعة منها محلية وتسعة عربية، وواحدا أجنبيا[223]. وهناك إحصائية تُشير بأن عدد البنوك التجارية وجمعيات التسليف "بين عام 1920 و1930 هو 75 مؤسسة مصرفية".[224] وحسب مجلة "The Banker" كان هنالك 113 مصرفا مسجلا في 30 حزيران/ 1935 سُجِّل منها 81 مصرفا تجاريا. لقد كان لمصرف باركليز خمسة فروع وست وكالات فروع ثانوية عدا مكتبه الرئيسي في القدس، ولمصرف أنجلو-فلسطين عشرة فروع، كذلك أربعة فروع تابعة للمصرف العثماني، ومصرف دي روما لديه ثلاثة فروع، ولمصرف بوليش كارديان فرع واحد، هذا فضلا عن المكاتب الرئيسية وعليه فيكون لهذه المصارف الأجنبية المذكورة أعلاه 34 مكتبا والمصارف المحلية التي تعمل بواسطة الفروع لكل واحد منها فرع أو فرعان أو ثلاثة.[225]

إن تعاظم عدد البنوك الأوروبية ورأسمالها في فلسطين يُؤكد على عملية إخصاب واستثمار للمال السياسي الاستعماري داخل فلسطين، وهو المكان الذي رأت بريطانيا أنه الأنسب لتحقيق المشروع الكولونيالي وإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة أفقيا، وذلك للسمسرة من أجل تحوير هدف المجتمع المستعمَر عن مساره التحريري وإلهائه عن مشروعي الانعتاق وبناء الدولة، وذلك لصالح إنشاء الدولة القومية الصهيونية الجديدة التي ستكفل وتحافظ على مصالح القوى الرأسمالية في المنطقة.

ويُعّد بنك باركليز أكبر بنك تجاري في فلسطين وقتذاك، وعرّف نفسه "بنك حكومة فلسطين، وكلاء النقد الفلسطيني، العملاء الوحيدون المصرح لهم بالتعامل بالنقد الأجنبي والذهب" فقد تجاوزت وارداته 500 مليون جنيه، وبلغ عدد فروعه خمسمئة فرع فيما وراء البحار، (11) منها في فلسطين. "فهو المصرف الذي تتعاطى معه الحكومة ويقوم بوكالة النقد لمجلس النقد الفلسطيني، وبسبب هاتين الوظيفتين ينظر إليه كأنه مماثل

223. جمعية البنوك الفلسطينية، القطاع المصرفي الفلسطيني: حقائق مصرفية 2013، نقلا عن:
http://www.abp.ps/files/server/fact%20sheet%202013.pdf. استرجع بتاريخ: 2014/12/21.
224. "النظام المصرفي والمالي وتطوراته في ظل الانتداب البريطاني حتى عام 1948"، المكتب الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، نقلا عن:
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=iqtsad19 . استرجع بتاريخ: 2014/11/15.
225. حمادة، مرجع سابق: ص 604-605.

لمصرف مركزي"[226]. وقد ارتبط بنك باركليز باسم وإدارة حكومة الاستعمار، فقد "عين وزير المستعمرات في آب 1926 مجلس النقد الفلسطيني، وأصدر الأحكام التي تعين واجباته وصلاحياته"[227]. وتعد تلك الحكومة الوسيط المباشر في عمليات الاستعمار الاستيطاني واستملاك الأراضي الفلسطينية، ومنحها للصهاينة بموجب عمليات الرهن والتسليف التي قدمها للفلسطينيين وتوفيره تسهيلات كبيرة في مسألة إقراض السلع الاستهلاكية. فقد قام بنك باركليز بتسليف جمعيات التعاون التي في الأرياف، وقام بتسليف المزارعين تسليفا مباشرا[228]. وقد بلغت قيمة المبلغ المصرح به للتداول في فلسطين المنتدبة/المستعمَرة 10 مليون جنيه إنجليزي بناء على إشهارات البنك وفاحص بياناته.

ما يجري على أرض فلسطين، هو التغلغل فيها بوسائل غير تلك العسكرية المعتادة، كما أن فرض سيادة مالية رأسمالية جديدة على المجتمع الفلسطيني جزء من السلطة الاستعمارية الانتدابية التي سمسرت للاستعمار الصهيوني بكل ما لدى الشركات المالية العابرة للقوميات من منهجيات. فالبنوك والمصارف وسياسات الإقراض اتبعت منهجا وشكلا حيويا في حينه، وأعادت إنتاج المكان بكل مكوناته تبعا لسلطة استراتيجيتها ثلاثية الأبعاد؛ اقتصادية دعامتها البنوك وتوزيعها، وأخرى سياسية إدارتها الانتداب، وأخرى أخيرة اجتماعية ثقافية بنيتها الاقتراض والاستهلاك. ومن المهم الإشارة إلى أن الخطاب له سيادة إلى جانب كونه أداة.

---

226. حمادة. مرجع سابق: ص 615.
227. المرجع السابق: ص 588.
228. المرجع السابق: ص 607.

بنك باركليز
(للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج)
بنك حكومة فلسطين
وكلاء لجنة النقد الفسطيني
عكا ، غزه ، هدار هكارمل ، حيفا ، الخليل ، يافا ، القدس ، نابلس ، الناصرة ، رامات كان ، تل ابيب
المندمج لباركليز بنك محدود الضمان
مجموع واردات باركلز تتجاوز
عن مبلغ ٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه انكليزي

إعلان بنك باركليز في جريدة فلسطين عام 1935. [229]

تبدو هنا أساليب الخطاب في الإعلان مباشرة لكن لدوره وسلطته بالغ الأثر، فالبنوك هي الوسيط بين عملائها والقوى الرأسمالية المركزية والمحدِدة لعلاقات الإنتاج والاستهلاك، وارتباط البنك بالسلطة السياسية يمنحه سلطة إضافية قادرة ليس فقط على خدمة الدولة المستعمِرة ورأس مالها بل على ضمان سيرورتها. وإثر الأزمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى عاش الفلاحون الفلسطينيون أوضاعا معيشية صعبة تمّ فيها انهاكهم جراء السياسات الاقتصادية التي اتخذها صموئيل لتضييق الخناق عليهم بعد منعهم من تصدير محاصيلهم إلى الخارج، وفتح الأبواب أمام السلع المستوردة.[230]

وقد جاء في إحدى إعلانات بنك باركليز عرض لوراداته ومعلومات عن الخدمات التي يتيحها للفلسطينيين لإبراز أعماله مقارنة بأعمال البنوك الأخرى. ولتركيبة الإعلان وآليات الإقناع المستغلة فيه دور هام، كالذي ورد في إعلان بنك باركليز التالي:

229. جريدة فلسطين، 22 تشرين/1935 و 21 تموز/1935.

230. محمد الحزماوي. الأوضاع الاقتصادية للفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب البريطاني 1922-1936. المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية، مجلد 1، عدد 1، حزيران/1998: ص 122. وللمزيد، انظر إلى: سعيد حمادة. النظام الاقتصادي في فلسطين. (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1939). إبراهيم رضوان الجندي. سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922 – 1939. (عمان: دار الكرمل ، 1986).

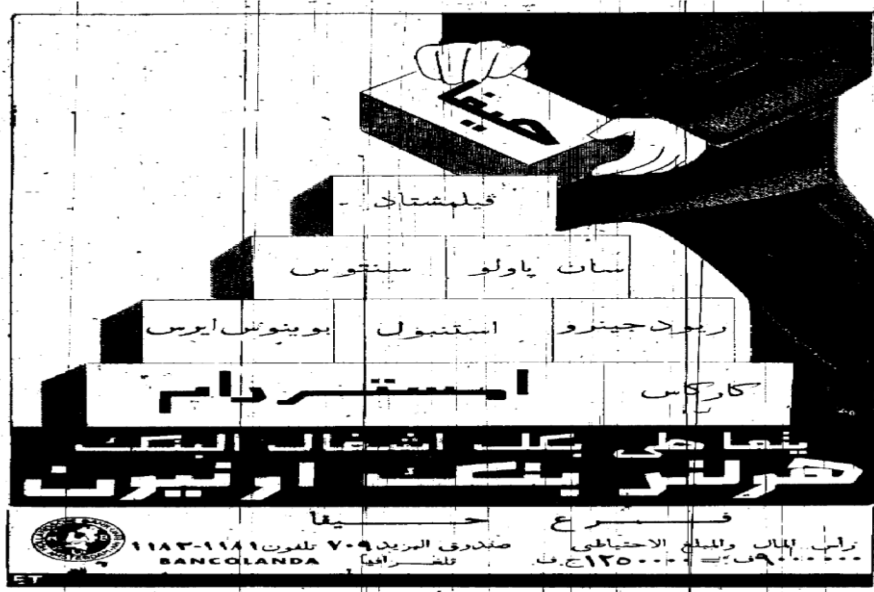
هل البنوك في فلسطين تقوم بخدمتها على الوجه المطلوب منها وكما هو حق من حقوقها، والجواب على هذا السؤال يظهر للقارئ من مطالعة وتدقيق ميزانية بنك باركليس... إن المساعدة التي قدمها بنك باركليس لسكان فلسطين وخصوصا المزارعين منهم قد أصبحت معلومة لدى الجميع... وقبل أن نبين ذلك بقول أن بنك باركليس هو مصرف كبير رأسماله المدفوع والاحتياطي يبلغ 6,635,500 جنيه انكليزي، والذين يثقون به ويودعون أموالهم فيه تزيد حساباتهم الجارية عن 62 مليون جنيه انكليزي. والنقد الحالي الموجود في بنك الباركليس والذهب والنقد المودع باسمه في البنوك الأخرى يقدر بنحو 12 مليون جنيه انكليزي، والأموال التي لدى البنك يشغلها في مشاريع نافعة للبلاد كالقروض للمزارعين والسلفيات والخصم للجمهور معناها أنه يقرضهم الأموال ليساعدهم في أشغالهم ومتاجرهم وزراعتهم ويبلغ مجموع هذه الأموال 39,171,970 جنيها انكليزيا. ولكي نبين للقراء بصورة أوضح ما يقدمه بنك الباركليس للجمهور من المساعدة نقابل أرقامه بأرقام البنوك الأخرى ونأخذ مثلا على ذلك بنك أنجلو فلسطين وبنك درتمبل كزلشافت الألماني. إن رأسمال بنك الباركليس هو 4,975,500 جنيه إنكليزي ورأسمال بنك أنجلو فلسطين اليهودي 300,842 جنيها انكليزيا ورأسمال بنك درتمبل كزلشافت20,795 جنيها انكليزيا وغدا جمع رأسمال هذه البنوك المدفوع والاحتياطي كان المجموع أقل من رأسمال بنك الباركليس الاحتياطي وحده...[231].

وظّف بنك باركليز في خطابه الإعلاني "الاستمالات العقلانية"[232] والتي هي أحد عناصر الاستراتيجيات الإقناعية التي تستخدمها وسائل الاتصال، وتنبني مثل هذه الإثارات الذهنية على المحاججة وتقديم الأدلة والإحصاءات والأرقام وإبراز الفوارق بين الشيء ونظيره كأُسلوب إقناعي في الرسالة التضمينية لاستمالة عقل المتلقي وجذبه نحو سلع البنك وخدماته. فقد قارن بنك باركليز أعماله البنكية بالبنوك الأخرى التي تعمل في فلسطين، وهما البنك الأنجلو- فلسطين ودرتمبل كزلشافت، وقدّم أرقاما وبيانات في رسالته التقريرية لتُدلل على أدائه وقوته والإيحاء بأفضلية خدماته. إن جمعيات رأس المال وخاصة البنوك تصوغ خطابها اللفظي داخل مجتمع فلسطين المستعمَر بطريقة منظمة ومراقبة لتُخفي خلفها مخاطر سيطرتها وهيمنتها على الوعي والسلوك. وفي عشرينيات القرن العشرين وعندما مضت البنوك في الترويج لنفسها لم تكن حينها تلك التقنيات العليا في

231. جريدة فلسطين، 28 كانون الثاني/1931.

232. توجد ثلاثة أنواع أساسية من الاستمالات المستخدمة في الرسالة الإقناعيةــ وهي الاستمالات العاطفية والعقلانية، واستمالات التخويف. وتستهدف الاستمالات العاطفية التأثير في وجدان المتلقي وانفعالاته وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية، ومخاطبة حواسه، وتعتمد على استخدام الشعارات والرموز والأساليب اللغوية، دلالات الألفاظ وصيغ وأفعل التفضيل، بالإضافة إلى الاستشهاد بمصادر وغيرها. أما الاستمالات العقلانية تعتمد على مخاطبة عقل المتلقي وتقديم الحجج والشواهد المنطقية وتفنيد الأراء المضادة بعد مناقشتها، وتستخدم في ذلك الاستشهاد بالمعلومات وتقديم الأرقام والإحصاءات وبناء النتائج...، أما استمالات التخويف فتعمل على تنشيط الإثارة العاطفية لدى المتلقي كإثارة خوف الناس لتبرير فعل معين. للمزيد انظر: حسن عماد مكاوي. نظريات الاعلام. (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009): ص 98.

صناعة الإعلانات كالتي توظفها اليوم وسائل الاعلام الحديثة – يمكن مقارنة إعلانات البنك العربي سابقا بإعلاناته اليوم – في شدّ المستهلك للمنتج واستيهامه، إلا أنها وظّفت ما يمكن توظيفه في بدايات تشغيلها والتي اقترنت بالمنظومة الرأسمالية وساهمت في إنتاج قيم جديدة للمجتمعات وخلخلة بُناها القائمة.



إعلان هولند بنك أونيون في جريدة فلسطين عام 1936. [233]

لم يتوقف الأمر على بنك باركليز، فهناك بنوك أخرى لجأت لتراكيب وأساليب إقناعية وعاطفية[234] مختلفة، مثل إعلان هولند بنك أونيون[235]، وعرض رأس ماله والمبلغ الاحتياطي لديه في أسفل البناء الذي يُبرز ثيمة مختلفة، فأسلوبه ليس تقريريا، وإنما صورة تضمر إيماءة بالبناء، وكأن البنك الذي حجر أساسه أمستردام قد اكتمل بناؤه في فلسطين، وها هو الحجر الأخير من البناء وُضع أخيرا في حيفا. إن الأشكال الهندسية أول ما يلفت انتباه العين نظرا لكونها تأخذ منحى ترتيبيا تُريح الناظر إليها، و توظيفها في الإعلان يحيل إلى دلالة غير التشكيل الهندسي والفضاء أو الحيز الذي تشغله، كذلك تُوحي إلى الأرض وترمز إلى البناء الاستيطاني

233. جريدة فلسطين، 9/شباط/1936.

234. مكاوي. المرجع السابق: ص96.

235. جريدة فلسطين، 9/شباط/1936.

الإحلالي. ويتضح أنّ لهذا البنك علاقة كبرى في دعم وتمويل المستعمرات الصهيونية مباشرة. وهولندا كانت في مقدمة الدول التي وصَّت وصوتت على قرار تقسيم فلسطين، وبذلت جهودا كبيرة في تأييد المشروع الصهيوني ودعمه.[236]

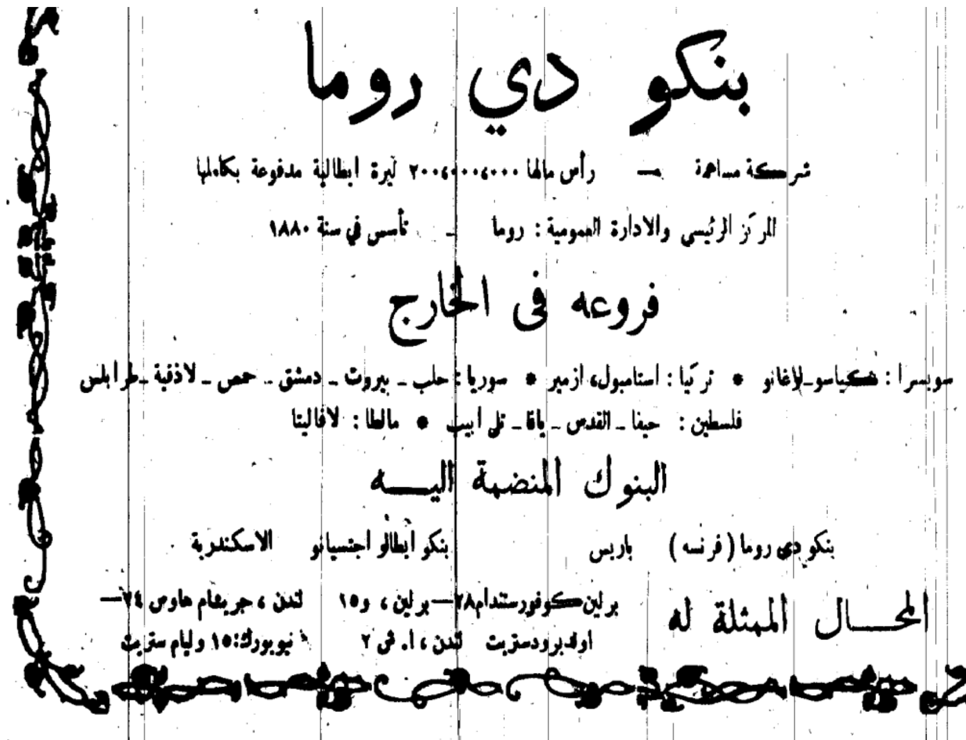
آليات الاقراض المقنّع والبناء الاستعماري

عملت أيديولوجيا الاستعمار المعولمة على تدوير النقد الرأسمالي في المستعمرات، وليس فقط تدوير إنتاج السلع المادية خارج حدود أوروبا. ولعبت الشركات المالية العابرة للحدود نفس الدور الذي لعبته شركات المتعددة الجنسيات للإنتاج الصناعي في العالم بالتحالف مع الحكومات الأوروبية الكولونيالية. وتندرج البنوك تحت فئة هذه الشركات، وروَّجت لسلعها النقدية خارج قوميتها الأُم بذات الطريقة التي استخدمتها شركات الإنتاج الصناعي الأوروبي. فقد دخلت هذه المصارف دول العالم، ومن بينها فلسطين – الحيز الجغرافي لهذه الدراسة– مع دخول المنتجات الصناعية.

وظّفت البنوك آليات استقطاب المجتمع الفلسطيني للتسويق لنفسها لدفعه على الدخول في المنظومة المالية الجديدة ليس فقط على مستوى الخطاب وإنما على مسنوى الممارسة أيضا. فعلى المستوى الأول، وكما هو مبيَّن في الصورة أدناه، فهذا إعلان يُشير إلى أن بنكو دي روما المصنَّف تجارياً، يعرض خدماته على الجمهور، ومن ضمنها القروض للعملاء والمهاودة في عمليات الاستلاف. وأن له أربعة فروع في فلسطين[237]، وهي البلد الثانية من حيث عدد الفروع الخارجية بعد سوريا والتي أُقيم فيها ستة فروع. إن هذا دليل على استقصاد المنطقة بشكل خاص والرغبة في التوسع الأوروبي الرأسمالي في بلاد الشام وتحديدا في فلسطين.

---

236. أنيس صايغ. الموسوعة الفلسطينية– المجلد الرابع.(دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984) : ص551.
237. جريدة فلسطين، 8 شباط /1935



إعلان بنكو دي روما في جريدة فلسطين عام 1935.[238]

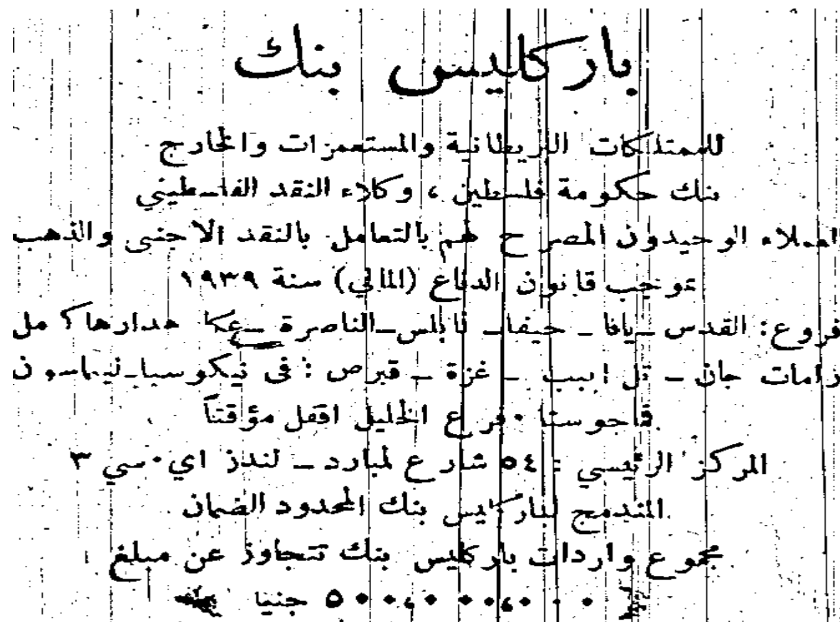
هناك بنوك من دول أوروبية أخرى غير روما، أهمها بنك باركليز (للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج) على حد تعبيره، وما قام به من ضم للبنوك الأخرى كبنك أنجلو- فلسطين وغيره. ويعتبر بنك باركليز (1925) مؤسسة مصرفية رسمّية كما أطلقت عليه الحكومة ووصف نفسه في الإعلانات وفاحص البيانات بأنه "(بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج) بنك حكومة فلسطين"[239]، وتولّى باركليز العمل المصرفي في السوق المالي داخل فلسطين، وبدا تدخل الحكومة المباشر واضحا في السوق الفلسطيني، منذ بدأت بفرض قوانين ومبادئ نظام الاقتصاد الرأسمالي للهيمنة على المجتمع المستعمَر، واستصدار قوانين جديدة تمكنه من السيطرة الكاملة. مثال ذلك، القوانين التي أصدرتها بريطانيا لتغيير

238. المرجع السابق.

239. انظر إلى إعلان بنك باركليز السابق، صحيفة فلسطين، 22 تشرين/1935 و 21 تموز/1935.كذلك شيكات الصرف لدى بلدية نابلس، أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29: "شيكات الصرف، ومراسلات البنك والبلدية".

العملة وسك عملة جديدة[240]، تتناسب مع قواعد تنظيم آلية احتكار تداول العملات الأجنبية لصالح بريطانيا وسياستها فقط. وقانون الدفاع المالي الذي أصدرته بريطانيا عام 1939[241]، وينص على أحقية بنك باركليز وفروعه للتعامل بالنقد الأجنبي والذهب دون سواه من المصارف. وجميعها أكسبت حكومة الانتداب سلطة سيادية ومالية وقانونية بالغة لإحكام استيطان رأس المال السلعي والنقدي الإنجليزي في فلسطين، والهيمنة على سوقها المالي وتداول العملات.

مضت سلطة الانتداب في فرض القوانين والتشريعات على الفلسطينيين منذ توليها الإدارة. وتجاهلت بريطانيا في بداية صك الانتداب الشعب الفلسطيني، والذي يفترض أن الانتداب أقيم من أجل إيصاله إلى الرفاهية والتقدم والاستقلال الناجز، فلم ينص في أية مادة منه على تعامل سلطة الانتداب مع هيئات تمثله.[242]



إعلان بنك باركليز في جريدة فلسطين عام 1940.[243]

240. For more, look at ; Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); p 103-116. And Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929* (Syracuse: Syracuse University Press, 1993); p25-31.

241. جريدة فلسطين، 28 آب /1940.

242. أنيس صايغ. الموسوعة الفلسطينية. المجلد الأول (أ-ث). (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984):ص312.

واحتكر بنك باركليز التعامل بالنقد الأجنبي والذهب في فلسطين بموجب تشريعات أقرتها الحكومة الانجليزية. وقد اعتبر لينين أن رأس المال الاحتكاري الذي صدرته الدول الاستعمارية إلى المستعمرات هو أحد خصائص المرحلة الإمبريالية، وجاء في شكل استثماري في الدول المستعمَرة التي سماها الاستعمار بالدول ضعيفة التطور.[244] وبرأيه، جاء تصدير رأس المال بصورته هذه بدافع زيادة الأرباح، ومن أهم الأشكال أيضا تصدير رأس المال الحكومي التسليفي بشكل قروض إلى دولة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق الربح بواسطة الفوائد على القروض التسليفية، والدائن يشتغل هذه القروض لعقد الصفقات بهدف التغلغل والسيطرة على اقتصاد البلد المدين.[245] وعلى صعيد تصدير رأس المال لكسب المزيد من الربح، كان هناك تنافس أوروبي على استعمار الشعوب، وتوسع رأس المال عالميا على إثر الصراع بين القوى الأوروبية وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اهتمام الحكومة بانشاء البنك الزراعي

يعقد فى صباح اليوم اجتماع هام فى دوائر الحكومة بالقدس برئاسة جناب المستر جونسون مدير الخزينة ، لاستئناف النظر في أمر انشاء البنك الزراعي .

ونحن نرجو ان يتوفق المجتمعون الى الاسراع في اخراج هذا المشروع المفيد الى حيز الوجود حتى يتخلص الفلاح المسكين من الفوائد الفاحشة التي لا يزال المرابون يمتصونها منه بدون شفقة ولا رحمة .

خبر عن"اهتمام الحكومة بإنشاء البنك الزراعي" في جريدة فلسطين عام 1935.[246]

243. المرجع السابق.
244. أحمد سعد. التطور الاقتصادي في فلسطين. (حيفا: دار الإتحاد للطباعة والنشر، 1985): ص192-193.
245. المرجع السابق.
246. جريدة فلسطين، 4 حزيران/1935: "اهتمام الحكومة بإنشاء بنك زراعي".

جاء ضمن استراتيجية التغلغل الاقتصادي الرأسمالي الانتدابي في فلسطين انتشار بنوك التسليف الزراعي، والتي انتشرت بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني عقب تولي الاستعمار البريطاني إدارة البلاد. والإعلان أعلاه؛ يعبِّر عن رغبة الحكومة الانتدابية بإنشاء بنك تسليف زراعي كجزء من بنك باركليز، وفي ذلك الحين تكثفت إعلانات القروض في البنوك، وخاصة بنوك الزراعة والبناء والتي وفرّت سندات قروض بأسهم منخفضة الثمن مقارنة بطرق التسليف الأخرى. ويُظهر الإعلان أن المرابين أو مقرضي الأموال كانوا يتلقون فوائد عالية مقابل الأموال التي يُقرضونها للفلاحين خصوصا. ولِكوْن فلسطين مجتمعا زراعيا فإن جمهور خدمات الائتمان والاقتراض هم الفلاحون، وهي الفئة أو الشريحة الأوسع التي تعمل في القطاع الزراعي في المجتمع الفلسطيني. إن الإعلان يتضمن أولا محاولة لاستقطاب مدخرات الفلاحين بأن يتلقّى البنك فوائد أقل من المرابين وكلفته الإقراضية أقل، وثانيا يقدِّم دعما لمدخلات البنك الحكومي للمزيد من السيطرة على عمل المرابين وقطاع الإنتاج الزراعي، ليصبح أكبر قطاع إنتاجي في المجتمع تحت هيمنة وتمويل الحكومة الانتدابية. إن مسعى باركليز؛ البنك الحكومي والمركزي تجاوز مساعدة الفلاحين في ظل الظروف الاقتصادية البائسة إلى الاحتكام لمبدأ تمويل وإغراق الشعب بالقروض الذي ينطلق من مبدأ التنمية المستبدلة بالتحرر من الاستعمار، وفي السياق الفلسطيني لا يمكن التطلع إلى بنك باركليز خارج إطار التمويل الاستعماري كأداة للضبط والسيطرة بالإضافة إلى كونها تُشغِّل أصول المصارف التي تحقق لها المزيد من الربح، وليس من أجل تنمية المجتمع فحسب. وتؤكد التسهيلات التي شرعها الاستعمار أمام عمل المصارف الأجنبية، المموِّل الرئيسي لجمعيات وبنوك التسليف الأخرى على دورها في ضخ أموالها نحو الاستثمار في القروض، فكانت تُقدم قروضا شخصية للفلسطينيين وللمصارف والجمعيات المحلية كذلك. لذا عمدت دولة الاستعمار بريطانيا إلى إقرار مثل هذه القوانين وإنشاء بنك زراعي يمنحه مزيدا من النفوذ على الاستثمارات النقدية.

إن ما يسمى بجمعيات التعاون للتسليف في المدن والأرياف، والتي تمنح أعضاءها بالأكثر تسليفات لآجال قصيرة ومتوسطة. تصنف ضمن المنظمات غير الحكومية بخلاف البنك الزراعي الحكومي المقرَّر إنشائه. وهذا

البنك الحكومي الذي "موَّل" المصارف المحلية يمثّل جزءاً من التنمية المقنَّعة والتي هيمن من خلالها النظام المصرفي الكولونيالي على الاقتصاد السياسي الفلسطيني.

إن موردا هذه التسليفات المالية، هما: الودائع التي يضعها أعضاؤها وعموم الناس؛ الاستقراض من المصارف الكبرى وأهمها باركليز والعثماني، وازداد عددها بشكل كبير جدا في الفترة ما بين 1933 إلى 1937، حيث ارتفع من 88 جمعية إلى 237 جمعية تسليف تعاونية.[247] وتجاوز عددها في الأرياف أكثر بكثير من الجمعيات في المدن، إلا أن هذه الأخيرة أكبر في حجم عملها مقارنة مع جمعيات الأرياف التعاونية. [248]وهذه الجمعيات كانت تمنح القروض بالفائدة كباقي جمعيات التسليف الأخرى، إذ إن القروض التي عقدتها الجمعيات التعاونية خلال المدة من حزيران 1936 حتى حزيران 1938 زادت على الودائع التي فيها أكثر من 25% .[249] وما عزز نظام الاستدانة هو استلاف المصارف المحلية والجمعيات التعاونية رأسمالها من المصارف الأجنبية الرئيسة الكبرى، كبنك باركليز، الذي قام بتسليف المزارعين تسليفا مباشرا حسب اتفاق بينه وبين الحكومة.[250] وقد تناقصت أعداد هذه الجمعيات مع استمرار ثورة الفلاحين عام 1936 وحتى 1939، وذلك بسبب فقدان الفلاحين الفلسطينيين لأراضيهم، جراء سياسة الإفقار والسلب التي انتهجها الاستعمار البريطاني ضدهم، مما دفعهم للثورة على الحكومة الانتدابية بعد أن وضعت الفلاح الفلسطيني في حالات اقتصادية تضمن إنشاء وطن قومي صهيوني.[251] ومع أن تلك الجمعيات التعاونية الإقراضية المحلية شكلت جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي تبلور زمن الانتداب من أجل مساعدة الفلاح الفلسطيني، ومارست دور الوسيط بين

---

247. حمادة، مرجع سابق: ص 644- 654.
248. المرجع السابق.
249. المرجع السابق.
250. حمادة، المرجع السابق: ص603.
251. كنفاني، مرجع سابق: ص21-26.

الفلسطينيين ومؤسسات الانتداب بحكم ترابط المصالح الاقتصادية بينهما[252]، لكن مساعدتها لم تخرج عن إطار سياسات التوريط الكولونيالية التي تهدف لبيع الفلسطيني أرضه.

إن مصارف التسليف كما أقرها الانتداب شركة مسجلة بمقتضى قانون الشركات، أطلق عليها اسم مصرف تسليف أو مصرف رهون أو مصرف زراعي، وغايتها الرئيسية تسليف النقود بضمانة أموال غير منقولة.[253] وكان في فلسطين ثمانية مصارف تسليف، منها ما يعمل أيضا كمصارف تجارية، وأكثرها يمنح قروضا لأجل البناء مضمونة بعقارات في المدن، أو تعطي قروضا زراعية مؤمنة بعقارات في القرى.[254]

وبشأن مؤسسات صرافة الاستثمار فهي قليلة التقدم في فلسطين، وذلك لعدة أسباب؛ أولها، أن معظم الصناعات حديثة العهد، وتقدمها في المستقبل غير مؤكد، وتمويلها من المصارف يحتوي على كثير من المضاربة. وثانيا، أن الأكثرية الكبرى للمحلات الجديدة نُقلت من البلدان الأوروبية و لم تجد فرصا معقولة من الاتساع.[255] أما ثالثا فإن أكثر المحلات الصناعية والتجارية الصغيرة تقتضي قليلا من الأموال المعدة للاستثمار. ومعظم الأسهم والسندات التي صدرت في فلسطين هي أسهم وسندات قرض ليست لشركات صناعية أو تجارية، بل لمصارف التسليف والمنافع العامة.[256] ويُفسر هذا أن الخدمات العامة كشبكات الطرق والموانئ وسكك الحديد وغيرها، تذهب لخدمة التجارة الخارجية، وفي المقابل يذهب التسليف للمصارف الصغرى أو للجمعيات التعاونية التي هدفها إقراض الفلاحين الفلسطينيين وتسهيل منحهم القروض للاستهلاك وليس للاستثمار.

---

252. إن هذه الجمعيات نشطت في الأربعينيات من القرن الماضي، ولعبت دورا هاما في مسألة إقراض الفلاحين تحت الإدارة الانتدابية. وسيتم توضيح ذلك في جزئية خاصة في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

253. حمادة، المرجع السابق: ص655-656.

254. المرجع السابق: ص 657-658.

255. المرجع السابق: ص 659.

256. المرجع السابق: ص660.



إعلان بنك بفلسطين للزراعة والبناء محدود الضمان في جريدة فلسطين عام 1936. [257]

ولا يتم في العادة منح القروض بشكل عشوائي ودون الاستنارة حول مقدرة العميل على سداد الدين أو القرض، لذا عند منح القروض يعتمد الدائن/ المصرف على خمس قواعد أساسية تسمى (5Cs)[258] حتى يتجنب المصرف مخاطر السداد، إذ تلجأ إلى معرفة شخصية العميل؛ وقدرته على الاستدانة؛ ورأس ماله؛ والضمانات التي يوفرها،؛ وأخيرا الظروف الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد.[259] عندما يكون هناك "سوق تنافسي" سوف يقل التركيز على هذه القواعد، وهو ما حصل في حالة المجتمع الفلسطيني حينما انتشرت البنوك

257. جريدة فلسطين، 14 شباط/ 1936.

258. "5C's" إختصارا لخمس قواعد رئيسية يستنار بها عند منح الائتمان، وعند استناد المصرف لها في العمل الائتماني، فإن المصرف سياوجه درجة قليلة من المخاطر. وهي القواعد هي: أولا شخصية العميل(Character)، وتهتم بدراسة شخصية العميل المقترض من خلال مقابلة يجريها المسؤول معه. وثانيا، القدرة على الإستدانة (Capacity)، وتختص بقياس مقدرة العميل المقترض على استمرارية السداد من خلال التأكد من استمرارية الدخل وزيادته. أما ثالثا، رأس مال العميل (Capital)، وتهتم بمدى ملائمة العميل ومقدرة حقوق ملكيته وقدرته على تغطية القرض الممنوح في حالة تضعضعت أموره المالية. ورابعا، الضمان (Collateral)، وتهتم بمقدرة العميل على توفير الضمانات الكافية التي تعد من أهم شروط الحصول على القرض. وأخيرا، الظروف الاقتصادية (Conditions) ويقصد بها دراسة الاحوال الاقتصادية العامة التي يعيشها الاقتصاد ومدى ملائمة نشاط العميل بالنسبة للظروف الاقتصادية المحيطة. مهند أبو رجيلي، فتحي سروجي. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على التوسع في القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (رام الله: ماس، 2013): ص14-15.

259. المرجع السابق: ص8.

عامة والبنوك الزراعية خاصة ووصلت لمستوى أعلى من التنافس والتوسع في الائتمان الاستهلاكي والاستثماري. ومن الواضح أن العروض التي أُتيحت للفلسطينيين كانت محدودة الضمانات حسب عروض البنوك وإعلاناتها، وكانت الاستراتيجية المتبعة في ذاك الحين هي سداد كافة الأقساط مقابل منح قروض جديدة. وفيما يتعلق بالقروض في غالبية عروض التسليف – والتي أُعلن عنها في الصحف –وكُتب فيها ادفعوا أقساطكم، فمن المرجح أن المقترضين لم يسددوا أقساطهم وباتت الأولوية في التسليف لمن يسدد أقساط القرض السابق.

إن عملية الإدانة تتضمن سلعا وخدمات للاستهلاك أكثر مما هي للاستثمار، لكونها تضمنت قروض السحب بالاستهلاك عند توزيع القروض والتي بدأت بمبلغ 1500 جنيه لتنتهي ب11 جنيه، وهي قروض في غالبها استهلاكية تبعا للبرنامج الشهري المعلن عنه.[260] وعادةً، تقتضي قروض الاستثمار ضمانات كبيرة وقوة إنتاجية حتى يتم السداد، وهو ما لم يكن بمقدور الفلاحين والعمال الحصول عليه والالتزام بدوام السداد في ظل الظروف المعيشية التي أحاطت بهم. لذا تقتصر القروض التي يحصلون عليها على القروض الاستهلاكية، وتبقى البنوك هي المستفيد الأول من القروض بموجب الفوائد على القروض أو الضمانات والرهونات المقيدة في عقد القرض في حال عدم السداد.

الفائدة على الاستهلاك... الفائدة على الاستثمار

في الآن الذي زادت فيه ظروف الفلاحين الفلسطينيين سوءا بفعل الاستعمار الاستيطاني والاستيلاء على أراضيهم بموجب قوانين الانتداب ونتائج الثورة كثورة 1929 وثورة 1936-1939، ازداد حجم التسليف والإقراض إلى حد كبير جدا بين عام 1930 وعام 1940، بذريعة التنمية القائمة على منطق واستراتيجية الإقراض الرأسمالي، والتي تبينت من خلال ارتفاع عدد المصارف وجمعيات التسليف خلال هذا العقد من

260. جريدة فلسطين، 14 شباط/ 1936.

الاستعمار البريطاني لفلسطين. ومنذ سنة 1936 إلى نصف سنة 1938، بلغ معدل مجموع السلفات التي أعطتها المصارف والسندات المحسومة نحو 70 % من مجموع الودائع. والسلفات التي أعطتها المصارف المحلية والسندات التي حسمتها أكثر من 124% من الودائع.[261] بينما السلفات التي أعطتها المصارف الأجنبية والسندات التي حسمتها إلى الودائع فيها بلغت 50%. إن عددا كبيرا من السندات التي حسمت في سنة 1936 لم تمثل صفقات تجارية، بل كان منها عقد لشراء الأراضي ومنها سندات إعارة ومنها ما عقد لشراء بضائع الاستهلاك.[262]

بناء على فاحص حسابات بنك باركليز لعام 1930 فقد بلغت سلفيات الزبائن 25.090.490 جنيه، وديون الزبائن بموجب كمبيالات وصلت إلى 3.974.619 جنيه[263]. في حين أن السلفيات في عام 1935 وصلت إلى 29.178.051 جنيه، والتعهدات للزبائن إلى ما قيمته 3.982.657 جنيه.[264] ووصلت سلفيات الزبائن عام 1936 إلى 32.205.049جنيه، والتعهدات وصلت 4.946.848 جنيه. وفي عام 1940بلغت سلفيات الزبائن 30.301.898 جنيه، وتعهدات للزبائن تحت القبول وخلافه وصلت إلى 6.947.764 جنيه.[265] ويتضح هنا أن نسب التسليف تنخفض كثيرا كلما تقدمت السنين.

كذلك، تظهر أعمال البنوكة وتسهيل مهامها من خلال سعر الفائدة المعلن عنه في البنوك. فبنكو دي روما على سبيل المثال لا الحصر، بدأ بالإعلان عن صافي موجوداته والتي بلغت "مئة وخمسون مليون ليرة تليانية"[266] في الصحف الفلسطينية منذ عام 1921حسب ما توفر من أعداد حينذاك. وفي جريدة فلسطين لنفس العام، يطرح الإعلان الخدمات المصرفية كالتسليف والحوالات وتبادل الأسهم وفتح حسابات، وبفائدة بلغت

---

261. حمادة، مرجع سابق: ص631-633.
262. المرجع السابق.
263. جريدة فلسطين، 28/كانون الثاني/ 1931: "ميزانية لغاية 30 سبتمبر سنة 1930".
264. جريدة فلسطين، 3/كانون الثاني/1936: "ميزانية البنك لغاية 30 سبتمبر سنة 1935".
265. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29: بنك باركليز "ميزانية البنك لغاية 30سبتمبر سنة 1940".
266. جريدة الكرمل، 22/حزيران/1921.

3%[267]. وفي آذار، اختلف الأمر في جريدة "الكرمل" فقد ارتفعت الفائدة في أقل من ثلاثة شهور لتصبح 3.5 % في حزيران.[268] وهي الفترة التي سيطر فيها الانتداب البريطاني على فلسطين، وتمكن من استعمارها.

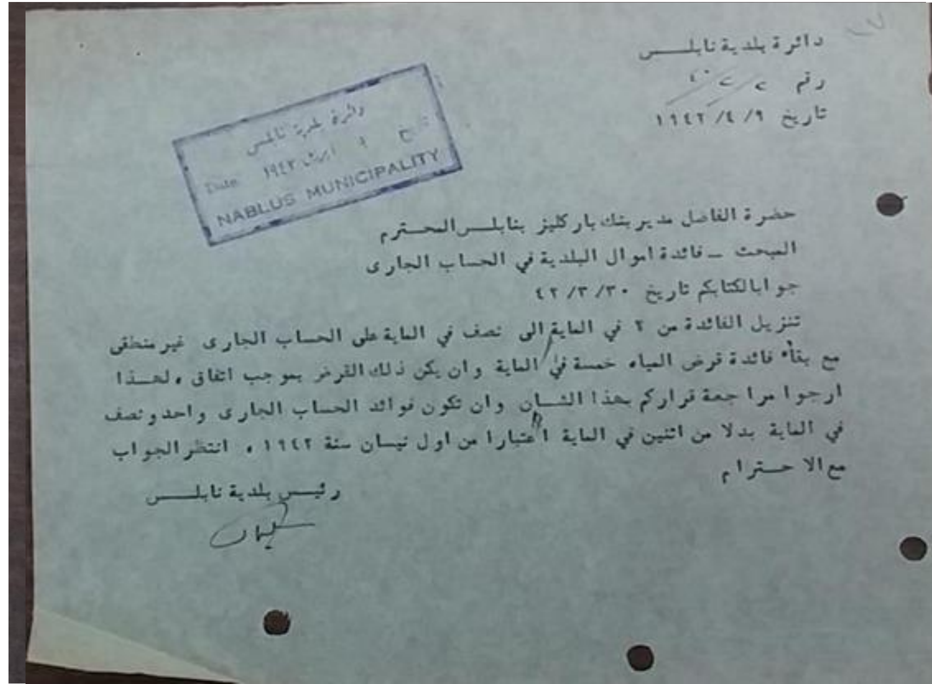
ولكن، بالمقارنة مع بنك آخر وفي خضم الأحداث المتغيرة كانت الفائدة على الودائع ترتفع مرة وتنخفض ثانية بين الحين والآخر، خاصة مع بنك باركليز الذي حاول تخفيض الفائدة على حساب بلدية نابلس، الأمر الذي كانت ترفضه البلدية. فقد تبين في الأوراق الأرشيفية لبلدية نابلس بأن الفائدة تغيرت بين فترة وأخرى بناء على الظروف الاقتصادية التي عاشتها البلاد، ففي احدى التقارير طالبت بلدية نابلس من بنك باركليز بجعل الفائدة 1% ووافق البنك على ذلك[269]. وفي 25 آيار 1943 وافق البنك في رسالة أخرى على تخفيض نسبة الفائدة من 1% إلى 0.5% (نصف في المئة) تبعا للظروف الاقتصادية وللتغير الواسع في ظروف العالم التجاري.[270] ومعدل الفائدة المسموح بها من قبل البنك المركزي تتراوح بين 1% - 9% ، ونصف في المئة هو سعر منخفض على ودائع العملاء ضمن المنظومة المالية الحكومية والاستعمارية.

267. جريدة فلسطين، 30/أذار/1921.

268. جريدة الكرمل، 22/حزيران/1921.

269. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29: " رسالة من بنك باركليز لتثبيت المكالمة التلفونية مع بلدية نابلس على خفض الفائدة".

270. المرجع السابق.



دائرة بلدية نابلس
رقم ٢/٢/٠
تاريخ ٩/ ٤/ ١٩٤٢

دائرة بلدية نابلس
تاريخ ٩ ابريل ١٩٤٢
Date
NABLUS MUNICIPALITY

حضرة الفاضل مدير بنك باركليز بنابلس المحترم
البحث ـ فائدة اموال البلدية في الحساب الجارى
جوابا لكتابكم تاريخ ٣٠/ ٣/ ٤٢
تنزيل الفائدة من ٢ في المائة الى نصف في المائة على الحساب الجارى غير منطقى مع بقاء فائدة قرض المياه خمسة في المائة وان يكن ذلك القرض بموجب اتفاق ، لهذا ارجوا مراجعة قراركم بهذا الشأن وان تكون فوائد الحساب الجارى واحد ونصف في المائة بدلا من اثنين في المائة اعتبارا من اول نيسان سنة ١٩٤٢ ، انتظر الجواب
مع الاحترام

رئيس بلدية نابلس

أحد المراسلات بين بلدية نابلس وبنك باركليز [271]

لقد تم التركيز على أرشيف بلدية نابلس، لأهمية المدينة تجاريا وصناعيا وزراعيا في ذاك الوقت، وهو ما استطاع دوماني أن يُعيد إكتشافه على مدى قرنين من الزمن. ومثلما شهدت نابلس المدينة والريف ديناميات عدة تولدت عن حياة اقتصادية مندمجة مع تطورات التجارة العالمية - الأوروبية — والتحول من اقتصاد الإكتفاء الذاتي إلى الاقتصاد الذي يلبي متطلبات التجارة العالمية والاقتصاد النقدي الرأسمالي. شهدت أيضا باقي المدن الفلسطينية الكبرى تقلّبات مماثلة لتلك التي عاشتها نابلس، ومثّلت كذلك مراكز تجارية هامة كحيفا ويافا والقدس، ولم تكن تقل أهمية عنها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يقول بشارة دوماني:

برز على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نخبة حاكمة جديدة من الأعيان في جبل نابلس، وخطاب سياسي جديد. وهذه النخبة كانت مؤلفة من المستفيدين من الاقتصاد السياسي المتغير لجبل نابلس: أولئك الذين كانوا يملكون الوصول إلى رأس المال ويرغبون في استثماره في إنتاج السلع الزراعية وتصنيعها والاتجار بها في الأسواق الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تسليف المال في الدرجة الأولى.[272]

---

271. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنوك 5/1/29:"فائدة أموال البلدية في الحساب الجاري".
272. دوماني. مرجع سابق: ص 288.

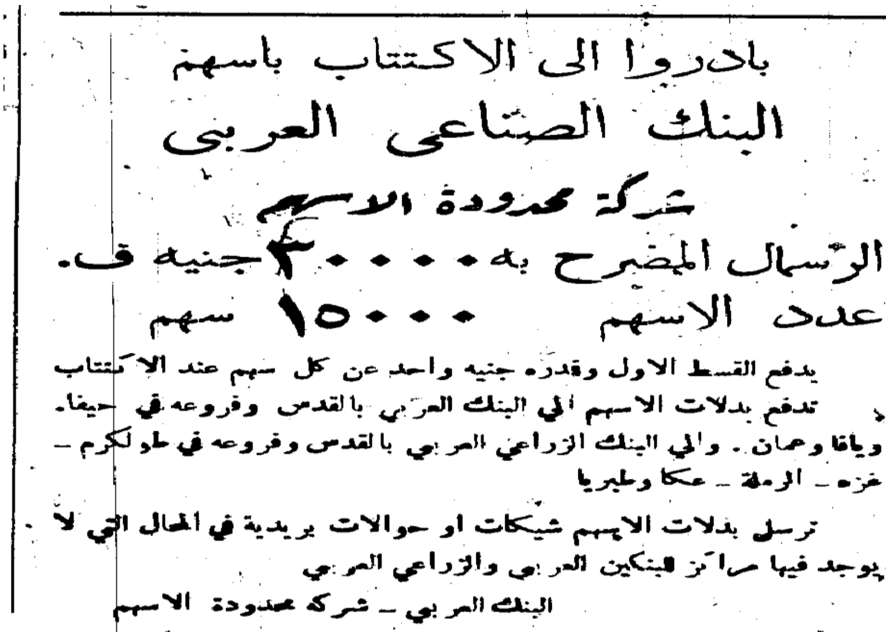
على الصعيد المصرفي المحلي، تأسس البنك العربي عام 1930، وهو أقدم مصرف محلي برأسمال فلسطيني، فقد أسسه عبد الحميد شومان مع سبعة مستثمرين ورأس مال قيمته 15.000 جنيه فلسطيني.[273] لم يكن البنك العربي يمنح قروضا في حينه، تبعا لما بيَّنه آموس نادان في دراسته لأداء المصارف في الريف الفلسطيني، وذلك كسياسة لتجنب مخاطر عملية الإقراض[274]. فالبنك العربي عمل بطريقة مختلفة عن معظم البنوك الأخرى والتي فتحت باب الإقراض على مصرعيه أمام المزارعين بشكل خاص والتجار والصناعيين الفلسطينيين وبفوائد متفاوتة. وقد أتاح البنك العربي خدمات الإقراض بطريقة غير مباشرة، كتولّي البنك العربي تقديم خدمات مالية متبادلة مع البنوك الأخرى مثل البنك الزراعي العربي والصناعي العربي، والتي تشمل الخدمات المصرفية المتخصصة التجارية والاستثمارية، وعائدات الأرباح تُوزع النسب على تلك الأسهم الممنوحة.[275]والبنك العربي هو المؤسسة المصرفية غير المتخصصة الوحيدة التي انطلقت من رأس مال محلي- استثمره عبد الحميد شومان في فتح نظام مصرفي رأسمالي أوروبي.

---

273. تاريخ تأسيس البنك العربي، موقع البنك العربي الإلكتروني، نقلا عن: http://www.arabbank.ps/ar/history.aspx?CSRT=9500619390884969431. استرجع بتاريخ: 2015/4/8.

274 . Amos Nadan. The Competitive Advantage of Moneylenders Over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005): pp.6 .

275. جريدة فلسطين، 24/كانون الثاني/1935: "بادروا إلى الاكتتاب بأسهم البنك الصناعي العربي".



إعلان البنك العربي في جريدة فلسطين عام 1935.[276]

وبالرغم من أن بنك الأمة العربية لم يقدم قروضا للفلاحين[277]، لكن في الميزانية العمومية لعام 1942 للبنك تبين أنه منح قروضا زراعية بقيمة 63,429 جنيه.[278] وهو دليل على أن كافة أو معظم البنوك العربية وغير العربية ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بنظام الائتمان الإقراضي والقائم على الربحية من خلال استراتيجية التسليف.[279] يُستدل من نشوء هذه المؤسسات البنكية المحلية على غرار النظام الأوروبي على نشوء طبقة محلية اتخذت من القاعدة الرأسمالية نموذجا للاستثمار النقدي. ويمكن القول بأن لحظة نشوء وترعرع هذه

276. جريدة فلسطين، 24كانون الثاني/1935.

277. تحدث آموس نادان عن أربعة بنوك هي بنك باركليز والبنك العثماني، والبنك العربي وبنك الأمة العربية، وقال من المفترض أن تزود البنوك الأربعة الائتمان الرسمي للزراعة العربية. ولكن الحكومة جمعت معلومات محدودة جدا من البنوك عن القروض الزراعية. والملفات التي لا زالت على قيد الحياة لا تفرق بين القروض المتاحة للعرب والمتاحة لليهود. ونتيجة لذلك، لم ترد أي معلومات من مصادر حكومية شاملة متاحة للدراسة – دراسة نادان–. ومع ذلك، هناك أدلة محدودة على عمليات البنوك الثلاثة الماضية تقترح أن اثنين من المصارف العربية عموما لم تقدم القروض للفلاحين، وأنها قدمت فقط للمزارعين العرب عبر صندوق الأمة العربية، وهي منظمة سياسية كانت تحاول منع نقل ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود. فيبدو أن القروض الممنوحة من قبل الصندوق كانت محدودة جدا. آموس نادان، مرجع سابق: ص6-7.

278. جريدة فلسطين، 12 شباط/ 1943.

279. Nadan, *"Creditnfor the Fallahin: An Illusory Shift";* p212-251.

الفئة هي بداية تدوير الطبقية في قالب رأسمالي لتشكّل الطبقة البرجوازية الناشئة محليا، والتي عززت من اقتصاد الدَّيْن وثقافة الاقتراض المصرفي الذي يزيد غنى الأغنياء والمستفيدين منهم على حساب باقي طبقات المجتمع.

بنك الامة العربية المحدود

الميزانية العمومية كما هي في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢

الموجودات	جنيه	مل	جنيه	مل
نقدية في الصندوق	١٥٠٦٣٧	٤٦٣		
نقدية لدى البنوك	٩٢٧٤٩	٦٤٠		
اوراق مالية مشتراة	١٥١٣	٠٠٠	٢٤٤٩٠٠	١٠٣
اوراق مخصومة			٣٠٨٨٦٣	١٨٩
حسابات جارية مدينة			٩٣١٢٧	٥٧٣
قروض زراعية			٦٣٤٢٩	٢٣٤
اسهم شركات (بسعر الكلفة)			٦٣٠	٠٠٠
الاثاث (بعد الاستهلاك)			١٩١٩	٢٥٤
عقارات زراعية بسعر الكلفة مع المصاريف			٥٦٨٩	٨٩٧
كمبيالات والتزامات العملاء مقابل كفالات			١٩٦٣٦	٠٠٠
موجودات اخرى			٤٩٦٢	٧٣٨
كمبيالات وحوالات للتحصيل والتأمين	٧٠٥٣٤	٣٥٥		
اسهم اعضاء مجلس الادارة	١٤٠٠	٠٠٠		
			٧٤٣١٥٧	٩٨٨

المطلوبات	جنيه	مل	جنيه	مل
رأس المال المصرح به ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة جنيهين فلسطيني لكل سهم	٢٠٠٠٠٠	٠٠٠		
رأس المال المكتتب به ٥٤٣١٧ سهما كاملة الدفع			١٠٨٦٣٤	٠٠٠
رأس المال الاحتياطي			١٤٣٠٦	٥٦٧
الاحتياطي الخاص			٤١١٥	٠٠٠
ارباح مقبوضة مقدما			٣٨٥٨	١٢٠
ودائع وامانات			٥٧٥٢٤٠	٦٩٧
اوراق وشيكات للدفع			٢٠٠١	١٧٣
كفالات للعملاء مقابل كمبيالات والتزامات			١٩٦٣٦	٠٠٠
مطلوبات اخرى			٢٥١٤	٣٠٤
حساب الارباح والخسائر				
رصيد الارباح سنة ١٩٤١	٦٣	٩٩٢		
الارباح الصافية لسنة ١٩٤٢	١٤٢٠٩	٠٣٩		
	١٤٢٧٣	٠٣١		
يطرح المنقول الى رأس المال الاحتياطي من ارباح سنة ١٩٤٢	١٤٢٠	٩٠٤	١٢٨٥٢	١٢٧
مجيرو كمبيالات وحوالات للتحصيل والتأمين	٧٠٥٣٤	٣٥٥		
اعضاء مجلس الادارة (عن اسهم تأمين العضوية)	١٤٠٠	٠٠٠		
			٧٤٣١٥٧	٩٨٨

احمد حلمي عبد الباقي
رئيس مجلس الادارة

رشيد الحاج ابراهيم
عضو مجلس الادارة

فاحص بيانات بنك الأمة العربية لعام 1942 في جريدة فلسطين عام 1943.[280]

280. جريدة فلسطين، 12 شباط/ 1943.

نموذج إقراض محلي: رُهونات فهيمة

من آليات استقطاب وجذب أفراد المجتمع إلى الاستلاف من مؤسسات بنكية بغرض الاستهلاك أو الاستثمار هي إقراض الناس مقابل رهن عقار معين من أملاكهم غير المنقولة. فالمؤسسة أو البنك أو الشخص يُقرض أموالا منقولة لقاء أموال غير منقولة – عقار – يُرهنها المقترض كضمانة لتسديد القرض وكفالة للمقرض في حال عدم السداد. وفي الغالب تكون قيمة القروض مرتفعة مقارنة بالقروض الاستهلاكية، وفائدتها أعلى من هذه الأخيرة. ومن شأن سياسة الرهن العقاري أن تحافظ على وجود المقرِض في مكانه الاجتماعي والاقتصادي وإكسابه سيادة. وفي سياق دراسة الحالة الفلسطينية وبدايات اكتساح المنتجات الاستهلاكية للسوق الفلسطيني، خلال حقبة الانتداب البريطاني، ومن ثم اجتياح البنوك ونظام الإقراض للمعيش الفلسطيني في كنف التغلغل الاستعماري، تنظر هذه الجزئية في تنامي نموذج ومنهجية من منهجيات الإقراض الرأسمالي المحلي ألا وهو الرهن العقاري المربوط بالبنوك. وهو الذي أودى كذلك بالمجتمع إلى انعطافات اجتماعية واقتصادية، وسياسية في بنية المجتمع. ومن بينها نمو طبقة مالكة رأسمالية داخل المجتمع الفلسطيني أو ما يُسمّى بنخبة برجوازية تجارية تهيمن على السوق المحلي، استملكت رأس مال مادي ورمزي ساهم بشكل أو بآخر في إحلال حلول اقتصادية كبديل عن التحرر من خلال تسهيل حركة البنوك والشركات متعددة الجنسيات.

في حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين انتشر نظام الإقراض بكافة منهجياته ومنها الرهن العقاري. ومن الأدلة الإضافية على تفشيه، عقود الرهن الموجودة في أرشيف بلدية نابلس، والتي كتبت باسم "فهيمة منيب جاموس" من نابلس. فقد أقرضت الأموال لمقترضين فلسطينيين من مختلف المناطق في فلسطين، وحسب عقود الرهن والاتفاق، يُسدَّد القرض على أقساط وبفائدة 9% –نفس قيمة الفائدة التي كان يحصلها البنك من القروض– مقابل أن يقوم الدائن برهن عقار/أرض من أملاكه حتى يُسدد كامل المبلغ المطلوب بفائدته.[281]

281. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29:"عقد رهن" ص1.

ونظام الرهن العقاري لا يختلف عن نظام الإقراض المصرفي، بل هو جزء أساسي منه ومرتبط به. ومن ضمن الأوراق الأرشيفية هناك معاملات بنكية خاصة بفهيمة لكشف حساب إما للتسديد أو للاستثمار.

من بين هذه الأوراق، عقد رهن استرهنت فيه فهيمة جاموس دار كاملة في يافا لقاء 118 جنيها فلسطينيا أقرضتهم للسيدة "زليخا بنت يوسف" في عام 1934، وأن تُدفع الأقساط على ثلاث سنوات وبفائدة 9% ، ويحق لفهيمة بيع الملك المرهون واتخاذ الإجراءات القانونية لتستوفي جميع المبلغ المذكور في حال عدم تسديد قسط في موعده.[282]

وعقد رهن آخر بين فهيمة وأحمد بن عثمان قناديلو أدانته سبعين جنيها فلسطينيا مع فوائده القانونية عام 1937 وتُسدد الأقساط على 3 سنوات في كل سنة قسط مقابل رهن أرض ميري مشجرة[283]، وفي عقد آخر أدانت لقناديلو مبلغ 59 جنيها فلسطينيا بلا فائدة، مقابل قيامه "بدفع جميع الفائدة القانونية المترتبة على جميع المبلغ إذا تأخر عن الدفع من تاريخ الاستحقاق حتى الدافع التام وهو 9%"[284]، ويحق لفهيمة التصرف بالأرض المرهونة ما لم يتم تسديد الأقساط في المواعيد المتفق عليها حتى تستوفي قيمة القرض كاملة. وفي معظم عقود الرهن التي تم بحثها يبدأ سداد الأقساط بعد عام من تاريخ العقد ولا تزيد مدة تسديدها عن 3 سنوات. وكما هو مبين في العقود تم تسجيلها جميعها في مكاتب تسجيل الأراضي، وظلت الفائدة 9% حتى أواخر الأربعينيات مثلما تُظهر عقود الرهن آنذاك، فقد استرهنت فهيمة قطعة "أرض ميري" مبني عليها غرفتان مقابل إقراض صدقي شبارو مبلغ 130 جنيها فلسطينيا مُقسطا لأقساط، يدفع فيها كل شهر 3 جنيهات، بداية من

282. أرشيف بلدية نابلس، المرجع السابق.

283. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29: "عقد رهن":ص 12.

284. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/البنك العثماني: 3/1/29: "عقد رهن": ص 17.

شهر 8 من العام 1946[285]، لقد اختلفت هنا آلية التقسيط من سنوية إلى شهرية ولمدة 3 سنوات ونصف ولكن بنفس سعر الفائدة.

ومن بين أوراق البنك العثماني في الأرشيف تبين أن البنك تلقى من فهيمة جاموس فائدة 0% على أموالها في الوقت الذي كانت تتلقى فيه من الدائنين فائدة 9%.[286] ونسبة الفائدة هذه أعلى نسبة تم وضعها كعقوبة على التأخر في السداد.[287] من المرجح أن فهيمة لم تتعامل إلا مع البنك العثماني – ذي التمويل البريطاني الفرنسي – لأن كشوفات حسابها الجاري أُرسِلت إليها فقط من البنك العثماني. وكان يتم سداد الأقساط عن طريق البنك باستمرار، ومن كشف حسابها تبين أن شبارو وقناديلو دفعوا أقساطهم من خلال البنك، وتلقى منها البنك العثماني عمولة 30 جنيها.[288]

وقد تم التركيز آنفا على الإقراض المصرفي كمؤسسة، وهنا تم تناول مسألة الإقراض الشخصي كفرد يقوم بتسليف الناس مقابل ضمانات معينة يقدمها المستلف كالرهونات، وكلا المنهجيتين انتشرتا بصورة جلية زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، ولا يمكن الادّعاء بأن الإقراض الشخصي أُستحدث زمن الانتداب بل إنه أقدم أنماط الإقراض على الإطلاق، ولكن ما استُحدث في هذه الحقبة كان الإقراض الشخصي، الذي أصبح مرتبطا مباشرة بالبنك وصارت الأقساط تُسدد عن طريق البنك والفائدة الكبرى تعود للمُقرِض و للبنك نصيب منها، وهي الفائدة التي يتلقاها مقابل إتمام المعاملات الخاصة بالمقرِض والمقترضين.

---

285. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29: "عقد رهن":ص139.

286. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني: 3/1/29: "مراسلة من البنك العثماني إلى فهيمة جاموس": ص44.

287 . Amos Nadan. The Competitive Advantage of Moneylenders over Banks in Rural Palestine. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 48, No. 1 (2005); P 6.

288. أرشيف بلدية نابلس، مرجع سابق.

حساب جاري دائن لفهيمة جاموس في البنك العثماني.[289]

إن دائرة الأشغال العامة التابعة للحكومة الإنتدابية منحت مبلغ 360 جنيها لفهيمة جاموس مكافأة على خدمات زوجها حسن حلمي في الدائرة[290]، بناء على هذه الوثيقة من المؤكد أن زوجها عمل لدى مؤسسات حكومة الانتداب البريطاني، ولكن مبالغ الإقراض التي قامت فهيمة بتسلفيها مقابل رهونات عقارية أكبر من قيمة المكافأة بكثير ولا يمكن أن يُقال أنها استثمرت فيها. كما أن أصحاب الأموال أو كبار الملاك أو موظفي الحكومة الكبار هم من لديهم القدرة على الإقراض بموجب امتلاكهم للأملاك المنقولة وغير المنقولة والتي تكفل

289. أرشيف بلدية نابلس/ملفات الانتداب البريطاني/ البنك العثماني :3/1/29:"حساب جاري دائن فهيمة فهيمة بنت منيب جاموس".
290. المرجع السابق :3/1/29: "رسالة من دائرة الأشغال العامة إلى فهيمة جاموس": ص55.

لهم دخلا شهريا أو سنويا لا يقل عن قيمة المبالغ التي تم إقراضها للناس، أي أن فهيمة قامت بتشغيل فائض أموالها أو جزءاً من أموالها في القروض الشخصية، وبالترابط مع البنوك.

وفي الحقبة التي تغلغلت فيها القوى الرأسمالية في فلسطين، تنافست فيها البنوك على تخفيض سعر الفائدة للحفاظ على العلاقة مع العملاء بتسهيل معاملاتهم، واستقطابهم وتشجيعهم على التعامل معها باستمرار. إن البنوك وشركات التأمين نشأت داخل الدول الأوروبية عقب تطور بنيتها الصناعية، وجاء ربط نظام الرهن العقاري بالبنوك في فلسطين إثر سياسات الهيمنة الاستعمارية الرأسمالية المتبعة فيها. ومنذ قدوم الانتداب إلى فلسطين احتكر جميع أنواع التعامل بالنقد، واستغل الانتداب الظروف الاقتصادية الصعبة للشعب الفلسطيني وحاجة الناس لرهن أملاكهم مقابل الحصول على مبلغ مالي يستثمرونه في مشاريع استهلاكية وصور إغرائية، لتأسرهم قوى الاستعمار الأوروبي في قفص العبودية الرأسمالي من خلال تلك المشاريع والصور.

إن تسديد أقساط القرض تتم عادة عن طريق البنك والذي هو جزء من العملية الإقراضية، بالرغم من أن القروض كانت تمنح من المرابين/أشخاص مباشرة للمقترض مقابل رهن ملكية غير منقولة دون وساطة البنك، وانتشرت آلية الإقراض هذه في الريف أكثر منها في المدن قبل توالي انتشار المصارف وفروعها في معظم المدن الفلسطينية، وقبل تمكُّن سياسات الاستعمار الرأسمالية من الهيمنة على حياة الفلسطينيين.

التأمين: النقد عابر الحدود

تُصنَّف شركات التأمين ضمن منظومة الشركات الرأسمالية العابرة للحدود والقوميات التي تتعامل بالسلع النقدية كالبنوك، وتواجدت في فلسطين منذ أواخر الحكم العثماني تقريبا. وتتقارب مع بنوك أوروبا التجارية في نموها في فترة الاستعمار الانتدابي، أما شركات التأمين المحلية فبدأت تنشأ في العقد الأخير من حكم الانتداب. وتقترب نشأة وتأسيس شركات التأمين البريطانية مع نشأة وتأسيس المصارف الأوروبية في فلسطين في ظل وجود الاستعمار البريطاني فيها، إلا أن عدد المصارف أعلى بكثير من وجود شركات التأمين على

الحياة داخل فلسطين التاريخية، وتدخل شركات التأمين في قائمة الشركات المالية عابرة القوميات على التوسع الرأسمالي الاستعماري الأوروبي في الهيمنة على العالم ومحاصرته بآلية تشغيل رأس المال الكولونيالي. وإذا كانت المصارف تُعطي كامل مبلغ القرض مقدما والتقسيط مؤخراً، فشركات التأمين تفعل العكس، إذ تقبض الأقساط مقدما والمبلغ كاملا يؤخذ مؤجلا لحين انتهاء العقد.[291]

إن التأمين على الحياة هو أحد أنواع التأمين والائتمان التي ظهرت في الدول الصناعية وتطور رأسمالها إثر التوسع الاستعماري الرأسمالي الأوروبي، وهناك دراسات واسعة النطاق في حقل الدراسات الاستعمارية حول العلاقة بين البنوك والتأمين والإمبراطوريات الاستعمارية.[292] فالتأمين على الحياة هو أحد الأساليب الرأسمالية في الدفع مقابل خدمة مالية معلومة القيمة ومبدأ التقسيط. ويتم استرجاع المبلغ المتفق عليه بعد الوفاة إلى الورثة أو في حالة تعرض الشخص المؤمِن على نفسه لأحد المخاطر، وبعد التقدم الصناعي والمكننة وازدياد المخاطر على الإنسان ازدادت نشاط مثل تلك الخدمات المصرفية والمالية الشخصية، كما سبق وأن ارتبط ظهور شركات التأمين بالعمل التجاري البحري. وفيما يخص عمل شركات التأمين على الحياة في فلسطين، فيمكن وصله بما كان يجري من أحداث ومواجهات في فلسطين على اعتبارها منطقة للصراع طوال الوقت.

291. أرشيف بلدية نابلس/الانتداب البريطاني/ملف غرف التجارة: 1/26: "شركة التأمين العربية المحدودة-عقد التأسيس":ص 91.

292 . For example between classic and more contemporary work see: Walter Rodeny. How Europe Underdeveloped Africa. Washington D.C.: Howard University Press, 1982. Eric Williams. Capitalism and Slavery. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944. Eric Davis. Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941. Princeton: Princeton University Press: 1983. Sevket Pamuk. The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913. Cambridge: Cambridge University Press, 1987. Anglea Redish. "British Financial Imperialism after the First World War," in Gentlemanly Capitalism and British Imperialism: the New Debate on Empire. Raymond E. Dummet, ed. Abingtone, Oxon: Routledge, 2014, pp. 127-140. Gareth Austin, Kaoru Sugihara. "Indigenous Credit Institutions in West Africa, 1750-1960." in Local Suppliers of Credit in the Third World, 1750-1960. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 1993, pp. 93-159. Gareth Austin and Chibuike Ugochukwu Uche. "Collusion and Competition in Colonial Economies: Banking in British West Africa, 1916–1960." Business History Review 81 (Spring 2007), pp. 1–26.

بدأت الإعلانات عن أداء شركات التأمين على الحياة في فلسطين في أوائل القرن العشرين، أي مع بدايات امتداد النفوذ البريطاني في فلسطين، ومن الأدلة على وجودها هي إعلانات شركات التأمين في الصحف الفلسطينية، وتُؤكد إعلانات شركات التأمين على الحياة في جريدة فلسطين منذ عام 1911[293] عن خطابها الموجه للجمهور. وهو خطاب معتمد على الاستمالات العقلانية[294] بشكل أساسي في مجمل إعلانات شركات التأمين، كما هو مُبين في الإعلان لشركة "غريشام الإنجليزية لضمان الحياة"[295]. إن مادة الإعلان مكتوبة وهي المعتمدة في الإدلال والتعريف بنشأة شركة التأمين ورأسمالها ومدخولها السنوي بالإضافة إلى المدفوع للمضمونين، ومن ضمن استراتيجيات الإقناع في الإعلان، أن يحتوي على أرقام وإحصائيات للدلالة على فعالية عمل الشركة واستثماراتها، إنه كذلك أسلوب معتمد لدى المصارف في تصميم إعلاناتها، أي استخدام وانتقاء نص الإعلان اللغوي المدعّم بالأرقام وقيم رأس مال الشركة من مدفوعات ومدخرات وغيرها. وتُحاول الشركة استقطاب رأسمال جديد بتقديم معلومات عن الطلبات المقدمة الموافق عليها والمرفوضة في نفس الوقت. كما تعتمد استراتيجة البنوك ذاتها في التعريف بفروعها وأماكن تواجدها، وكُتب في أسفل الإعلان "تعترف الشركة باختصاص المحاكم المختلطة المصرية فيما يحدث بينها وبين المضمونين". لقد كانت مساعي هذا التوسع الكولونيالي الرأسمالي في الهيمنة عبر آليات الاستعراض والإقراض تلك مستمرة نحو إعادة إنتاج العبودية لرأسمال "السيد" الأوروبي ومنتجاته الصناعية في فلسطين، والذي يضع الفلسطينيين في قفص الرأسمال الكولونيالي، ليتحوَّل المستعمَرون إلى "عبيد" للمال الاستعماري والصور التي أنتجتها إلى جانب السلع المصنعة.

293. جريدة فلسطين، 30/تموز /1911.
294. مكاوي. مرجع سابق: ص 98.
295. جريدة فلسطين، 26/تموز /1911.

شركة غريشام الانكليزية لضمانة الحياة

تأسست في لندن سنة ١٨٤٨ تحت مراقبة الحكومة الانكليزية

راس مالها — مدخولها السنوي

٢٥٧٨٩٩٦٢٩ — ٣٥٥٧٠٠٥٠

فرنكا — فرنكا

المدفوع للمضمونين ١٦٣٣٥٠٦٤٠ فرنكا

قدم للشركة سنة ١٩٠٩ — ٨٣٤٨ طلبا بمبلغ ١٤٥٧٥٠٥٧٠ فرنكا

رفض منهم ٨٣٤ طالبا بمبلغ ٧٣٤١٧٢٥ فرنكا وقد زاد راس مال هذه الشركة

في السنة المذكورة [illegible] فرنكا

للشركة فروع في كل الجهات واملاك في عواصم كثيرة . مركزها الاعلى

في لوندرة ووكالتها العمومية لمصر وفلسطين وسوريا وقبرص في القاهرة

تعترف الشركة باختصاص المحاكم المختلطة المصرية فيما يحدث بينها وبين المضمونين .

[illegible]

إعلان شركة غريشام البريطانية لضمان الحياة في جريدة فلسطين عام **1911**. [296]

شركة غريشام الانكليزية لضمانة الحياة

تأسست في لندرا سنة ١٨٤٨

خلاصة تقرير الادارة لسنتها الثالثة والستين عن اعمال الشركة لغاية

٣١ ك ١ سنة ١٩١١

عدد البوالص الصادرة ٦٥٥١ مؤمنة على مبلغ

٣،٢٤٩،٠٥٩ ليرة انكليزية

رأس مالها الاحتياطي ١٠،٥٠٥،٥٦٤ ليرة انكليزية

مدخولها السنوي ١،٤٦٨،٠٣٨ ليرة انكليزية

المدفوع للمؤمنين ٢٨،٠٣٣،٨٩٠ ليرة انكليزية

تقبل الشركة جميع انواع التأمينات بشروط واقساط غاية في الاعتدال.

اذا وضعت [illegible] كل سنة لهذه الشركة فهي تضمن تأمينا لعائلتك وذخيرة لشيخوختك

ومهرا لابنتك او رأس مال لابنك — جميع الاستعلامات تطلب من نقولا نعمة ثابت

وكيل الشركة العام لسوريا وفلسطين [illegible] بيروت سوريا

إعلان آخر لشركة غريشام لضمان الحياة في جريدة فلسطين عام **1911**. [297]

---

296. المرجع السابق.

"تقبل الشركة جميع أنواع التأمينات بشروط وأقساط غاية في الاعتدال، إذا دفعت مبلغا جزئيا كل سنة لهذه الشركة فهي تضمن تأمينا لعائلتك وذخيرة لشيخوختك ومهرا لابنتك أو رأس مال لابنك"[298]. إن هذه الدلالات النصية منتقاة من سلوكيات قائمة داخل الفضاء الاجتماعي والثقافي الفلسطيني، كأن يُوفِّر رب البيت أو الوالد ملكية منقولة أو غير منقولة لعائلته بعد وفاته، أو الذخيرة والمهر لأبنائه، فاشتغال الإعلان هنا قائم على الوحدات الدلالية المأخوذة من حضورها في الزمان والمكان وبُناه الاجتماعية والاقتصادية.

إعلان آخر لشركة تأمين أخرى، وهي شركة "الريونيونة أدرياتكا" وتتبنى نفس الخطاب الذي أعلنته شركة جريشام، ولكن الريونيوية قدمت خطابا أكثر كثافة، والتي ستكون أكثر فاعلية بمنجزها الإعلاني المكثف للخدمات التي تقدمها، فضلا عن أنها تطرح مثالا توضيحيا لمن يرغب بالتأمين على حياته، فهي رسالة إقناعية وتبليغية تحمل تصورات اجتماعية واقتصادية وثقافية في طياتها قائمة في المجتمع وتُعيد إنتاجها، كأن يضمن الفرد مهر البنت ورأسمال الابن وإيرادا للشيخوخة.

297. جريدة فلسطين، 31 تشرين الأول/1912.
298. جريدة فلسطين، 31 تشرين الأول/1912.

شركة الريونيونة ادرياتكا في تريستا

لضمانة الحياة

RIUNI'NE ADRIATICA DI SICURTA DE TRIESTE

تأسست سنة ١٨٣٨ ورأسمالها ١٠،٥٠٠،٠٠٠ فرنكا مدفوع تماما

معاملات الشركة واضحة سهلة . وتعاريفها معتدلة — تسليف النقود على بوليسة

الضمان ودفع المبالغ المؤمن عليها حين الحوادث مكفول .

المال الاحتياطي للدفع الى ٣١ كانون اول ١٩١٠	١٣٩،٠٨٧،١٧٩
اموال احتياطية للارباح وغيرها	١٢،٦٧٠،٠١٣
قيمة سندات التأمين على الحياة الى ٣١ كانون ثاني ١٩١٠	٤٩٧،٠٠٠،٠٠٠
قيمه التعويضات المدفوعة منذ تأسيس الشركة	٧٣٠،٠٠٠،٠٠٠

تضمن لك هذه الشركة مهراً لبناتك وايراداً لشيخوختك ورأسمالا لاولادك

مثال من التعريفة نومرو ١٦

اذا احب رجل عمره ٢٥ سنة ان يضمن لنفسه رأسمالاً قدره ١٠٠٠٠ فرنك في مدة

عشرين سنة فيدفع سنويا ٥٦٣ فرنكا وعشرة سانتيمات وفي انتهاء المدة له الخيار .

اولا . اما ان يأخذ من الشركة لحين وفاته ايراداً سنويا يعادل القسط السنوي

وهو ٥٦٣ فرنكا وعشرة سانتيمات مع بقائه دائمًا مضمونا على مبلغ ١٠٠٠٠ فرنك

بدون دفع شيء ما وثانياً له الحق ان يبيع للشركة ايراده السنوي بمبلغ ٩٣٧٠

فرنكا يقبضه نقداً ويبقى مضمونا على ١٠٠٠٠ فرنك بدون ان يدفع شيئاً .

وثالثاً ان يقبض نقداً قيمة الايراد والمبلغ المؤمن عليه اعني ١٤٣٣٠ فرنكا . اما

اذا توفي الشخص قبل مدة العشرين سنة فتدفع الشركة مبلغ ١٠٠٠٠ فرنك

الى ورثته وكل هذه المواد مذكورة في بوليسة الضمان

المخابرات والاستعلامات تطلب من الخواجات

مبارك الونصو واولاده في يافا

الوكلا العموميين لكل فلسطين

تطلب الشركة وكلا وسماسرة لها فمن وجد بنفسه الكفاءة فليراجعهم .

إعلان شركة الريونيونة أدرياتكا لضمان الحياة في جريدة فلسطين عام 1911.[299]

لم يكن هناك إعلانات لشركات تأمين عربية أو فلسطينية المنشأ في الصحف الفلسطينية الثلاث، وجميع شركات التأمين أوروبية، فهناك إعلانات لشركة "الأنيون الفرنسية للتأمين"[300] وشركة "صن لايف أوف كندا"[301] وشركة "بيرل ليمتد"[302] اللندنية. إعلان شركة الأنيون مختلف عما سبقه، ليس فقط لأنه أشمل من

299. جريدة فلسطين، 5 تشرين الأول/ 1911.

300. جريدة فلسطين، 8 كانون الأول/1932.

301. جريدة فلسطين، 9 نيسان/1935.

التأمين على الحياة ويقوم بأصناف جديدة كالتأمين على الحريق، كذلك لأنه اعتمد أسلوبا تساؤليا في التفاعل مع الجمهور لِشدّه نحو المقصد من إشهاره. هناك محاولات للتفنن في صياغة الإعلانات، ومع أن الإعلانات، قيد الدراسة الحالية، قديمة و لم تكن فائقة التصميم والبناء إلا أنها استندت إلى تعابير ودلالات لها تمثيلاتها الثقافية والاجتماعية وتمارس سلطتها وتأثيرها، وتدفع بالمتلقي إلى فعل الشراء والاقتناء والاستهلاك. ومع تنوع أنظمة وأساليب التواصل في الإعلانات يزداد التنافس بين الشركات وحينها يزداد التأثير على المجتمع كأفراد ومؤسسات بفعل العروض التي تمرر خطابها على أنها الأفضل، والأوفر والأنسب لك وللجميع، وعلى هذا الأساس يندفع المتلقي، في لا وعيِه، من عدم الرغبة في شراء تلك السلعة أو الخدمة إلى رغبة الاختيار والتفضيل بين الخدمات والسلع حتى يتم اقتنائها.

كيف يمكن للانسان ان يقتصد وهو شاب ؟
كيف يمكن للانسان ان يضمن مستقبل اولاده وعائلته؟
كيف يمكن للانسان ان يحرص على امواله ؟
الطريقة سهلة للغاية . . . وهى
ان يعقدوا عقد تأمين على حياته او بضائعه وذلك لدى:
شركة التأمين على الحياة والحريق
الانيون
L'Union de Paris
ASSURANCES
خاضعة لمراقبة الحكومة الافرنسية
تأسست سنة ١٨٢٩
المال المخصص لضمانات ٨٨٨ مليون فرنك
راجعوا حالا وكيلها
خليل قندلفت – K. S. KANDALAFT
القدس – شارع مامن الله – صندوق البريد ٥١١ – تلفون ٩١٠

إعلان شركة الأنيون للتأمين على الحياة في جريدة فلسطين 1932.[303]

302. جريدة فلسطين، 24 تشرين الثاني/1935.

303. جريدة فلسطين، 8 كانون الأول/1932.

وفي الثلاثينيات تم إنشاء شركات تأمين كشركة "الدانوب" وشركة التأمين العربية المحدودة" وهي شركة تقوم بجميع أصناف التأمين وأشغال الضمان والتعويض، تأسست عام 1944 برأسمال مئة ألف جنيه فلسطيني، ومؤسّسيها هم أصحاب الشركات والتجار ووكلاء التأمين، وغالبيتهم من الأراضي المحتلة عام 1948. ومن الغايات التي تأسّست من أجلها الشركة حسب عقد تأسيسها "أن تقرض وتسلف الأموال مقابل ضمانات أو بدونها، بما في ذلك إقراض الأموال على البوالص الصادرة من الشركة أو التي تكون الشركة مسؤولة عنها..."[304]. من الواضح أن شركة التأمين العربية المحدودة تجاوزت أعمال التأمين بمجمل أصنافه وأنواعه ووسعت نشاطها ليشمل الإقراض. تتمثل هذه المرحلة – زمن الإنتداب البريطاني – بالانتقال إلى ميكانيزمات العمل الرأسمالي بأفكاره ومشاريعه إلى فضاء الاستثمار الفلسطيني المالي، حتى اتخذت حيزا لها داخله، كالبنك العربي وشركات التأمين العربية. وأعضاء هذه الشركات المالية الكبرى باتوا يُشكلون رأسمال نقدي و رأسمالي- اقتصادي داخل المجتمع الفلسطيني، والذي طغى عليه لقرون طويلة حياة إقطاعية كونه مجتمعا زراعيا يحكمه الإنتاج من خلال فلاحة الأرض في المقام الأول وليس الصناعة، وإن كانت هناك بعض الصناعات المحلية. وتأسست شركات تجارة المال هذه بالاعتماد على صناعة المال، وليس المواد. وبما أن تُجار المال الفلسيطينيين هم ملاك لشركات ذات رأسمال كبير، فهم بطبيعة الحال قد شكلوا طبقة أو فئة غنية اقتصاديا تبنت مشاريع اقتصادية رأسمالية البنية والنظام. إنّ سلطة رأس المال تمنح لمالكه سلطة اقتصادية وسيادية واجتماعية داخل المجتمع، وهنا يأتي الحديث عن إعادة تشكيل بُنية المجتمع الفلسطيني، ونشوء طبقة برجوازية لها دور في وضع قواعد وضوابط السوق المحلي، وتحديد علاقات العمل داخل مجتمعها. ويمكن إطلاق تسمية البرجوازيين على هذه الفئة لامتلاكها رأس المال النقدي واستثماره في تدوير الأموال كسلعة والحفاظ على إعادة إنتاجها، الأمر الذي يكفل لهم الحفاظ على السيادة في المجتمع المحلي. ونمت هذه الفئة وترعرعت في ظل وجود الانتداب

304. أرشيف بلدية نابلس/ ملف غرف التجارة : 1/26 "عقد التأسيس"، ص91.

البريطاني والعلاقة الوسيطة مع السلطة الاستعمارية القائمة التي أتاحت لهم فرصة تداول رؤوس أموالهم داخل مجتمع مُهيمَن عليه.

وفي معرض الحديث عن سلطة الإعلانات وسلطة رأس المال، فهناك وسيط آخر لهما، وهو الذي يطرح الإعلانات للجمهور لقاء تمويل المؤسسة أو الشركة المعلِنة لإصداراتها. والإعلانات هي ممول رئيسي للصحيفة والوسائل الإعلامية، وتحافظ الوسيلة على علاقتها بالمعلِن للحفاظ على مصدر الدخل هذا. إن الصحيفة التي تُشهر إعلانات على صفحاتها هي جزء لا يتجزأ من نظام العمل الرأسمالي القائم، والذي يُعتبر الترويج مرحلة ثانية بعد الإنتاج وقبل الاستهلاك، وهو أحد عناصر المنظومة الاقتصادية الرأسمالية ومحرك الإنتاج. وأصبح هناك، بتحليل لينين، "توزيع خاص لوسائل الإنتاج"، وليس فقط "توزيع عام لوسائل الإنتاج" الذي صنفه ماركس.

استنتاج

تمكنت المؤسسات المصرفية والمالية العابرة للقوميات من أن تتخذ حيزا لها داخل فلسطين المستعمرة البريطانية، وتمارس دور الاستعمار الاستيطاني بشتى أبعاده الاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي أعقاب الحقبة الانتدابية، كانت الشركات العابرة للحدود والمنتجة للسلع الإنتاجية والسلع النقدية معا هي اللاعب الرئيسي على الساحة الاقتصادية الفلسطينية، وكانت تربطها علاقة وثيقة بالنظام القائم في المستعمرات. وقد غيَّرت هذه الشركات الكثير في حياة المجتمع الفلسطيني، كأن حولته لمجتمع يعتمد على السلع النقدية التي تمتلكها قوى الاستعمار في السوق المالي الفلسطيني، وما توفره من قروض وسلفات، تحت إدارة وسيادة الاستعمار الإنجليزي. فقد ساهمت هذه البنوك والشركات المالية سواء الإنجليزية أو غيرها من الشركات الأوروبية والأمريكية في بلورة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. ووضعت قواعد التبعية لها بدفعه على الاقتراض منها وفق آلية مقنعة بقناع المساعدة والتنمية ذات الفوائد المتراكمة لصالح تلك الشركات، والحاجز أمام أفق التحرر

الذي يتطلع له المجتمع الفلسطيني المستعمَر. وما لبث الانتداب أن أعلن إدارته للمجتمع الفلسطيني، حتى أقام نظام مصرفيا مُدّعما بالقوانين والتشريعات بما يخدم الغاية الرأسمالية والقائمين عليها. وحينها أقر الانتداب بأن السياسات تُفصح عن قوة ومتانة العلاقة بين النظام الاستعماري والمؤسسات متعددة الجنسيات. وكان بنك باركليز النموذج الأكثر أهمية للإشارة إلى كيفية ربط المجتمعات المستعمَرة بالاستعمار والمنظومة الرأسمالية، بإتاحة أمواله على شكل سلفات في السوق الفلسطيني.

والتحول الآخر الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني، هو نشوء فئة محلية احتذت بالنموذج المصرفي الاستعماري، وأصبحت تملك رأس مال هام على المستوى المحلي. وهذا التغير أدى إلى تحول الطبقية في المجتمع الفلسطيني من إقطاعية إلى برجوازية رأسمالية أعادت بناء البنية الاجتماعية فيه، واستمرت في إتاحة الاستثمار النقدي ورأس المال للاستهلاك في السوق الفلسطيني وخرجت خارج الحدود الفلسطينية، وأصبحت عابرة للحدود كالنمط الأوروبي للشركات الكبرى.